Funded by the European Union

LEBANESE REPUBLIC
ECONOMIC AND SOCIAL COUNCIL

Republic of Lebanon
OMSAR
Office of the Minister of State for Administrative Reform

مرفق للمساعدة الفنية للحكومة اللبنانية/ المركز الاقتصادي والاجتماعي

الخطة الاستراتيجية لفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢١

DRAFT

المجلس الاقتصادي الاجتماعي

الجمهورية اللبنانية

تحليل حالة

إعداد:

رانيا أبي حبيب

جيرهارد ريتنباخر – Gerhard RETTENBACHER

بالنيابة عن كراون ايجنت – Crown Agents

تشرين الأول / أوكتوبر ٢٠١٩

المحتويات

موجز ٥

١. مقدّمة ٧

أولاً. المعايير العامة ٨

٢. أنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨

٣. ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨

٤. تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩

٥. الإجراءات ٩

الهيئة العامة ٩

مكتب المجلس ٩

اللجان ١٠

٦. لمحة عن تاريخ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١

الهيئة الأولى (من 12/1999 إلى 12/2002) ١١

فترة غياب أو تغييب المجلس (من ٢٠٠٣/٠١ إلى ٢٠١٧/١١) ١٢

الهيئة العامة الثانية (من ٢٠١٧/11 إلى ٢٠٢٠/١١) ١٣

٧. الأنشطة الرئيسية للهيئة العامة الحالية ١٣

١. الآراء المقدّمة إلى الحكومة ١٣

٢. " بناء التوافق حول الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في لبنان" مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٣

٣. " تعزيز الحوار الاجتماعي" : مشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي ١٤

٤. عقد اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية لاتخاذ قرار بشأن التدابير الملائمة لخفض العجز في الموازنة وترشيد إنفاق المال العام ١٦

٥. بحث حول البرامج الاقتصادية للأحزاب السياسية الكبرى في لبنان ١٦

٦. مناقشة دراسة "التطلعات الاقتصادية في لبنان وسبل تحقيقها" ١٦

٧. الاجتماعات وجلسات الحوار ١٧

٨. بدء المناقشات وتعزيز الاتصالات لتعزيز الحوار الاجتماعي ١٨

٩. زيارات دولية وجولات دراسية ٢٠

١٠. أعمال اللجان ٢١

١١. المبادئ الأساسية ٢٢

ثانياً. الأطار القانوني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣

١. القانون رقم ٣٨٩، نُشِر بتاريخ ١٢,٠١,١٩٩٥، المعدّل بموجب القانون رقم ٥٣٣ بتاريخ ٢٤,٧,١٩٩٦: إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣

٢. المرسوم رقم ١٠٧٩ – تحديد الهيئات الاكثر تمثيلاً للقطاعات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ... ٢٤

٣. المرسوم رقم ٣٦٥٩، نُشر بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠: النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي..... ٢٤

DRAFT

٤. المرسوم رقم ٣٧٦٠ الصادر في ٣١,٠٨,٢٠٠٠: تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥
٥. المرسوم رقم ٣٧٦١ ، المنشور بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠٠: نظام موظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥
٦. المرسوم رقم ٣٧٦٢ الصادر في ٣١,٠٨,٢٠٠٠: النظام المالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥
٧. المرسوم رقم ٣٧٦٣، نُشر بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠٠: تحديد شروط تعيين المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصلاحياته ٢٦
٨. المرسوم رقم ٣٧٦٤، بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠٠: الراتب الشهري للمدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦
٩. المرسوم رقم ٢ لرئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ٢١,٠٢,٢٠٠٧ (إلغاء المرسوم رقم ١٠٧٩ / ٠٩,٠٨,١٩٩٩): إعادة تحديد الهيئات الأكثر تمثيلا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦
١٠. المرسوم رقم ١٨٣٦، الموقّع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧: إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦
١١. المرسوم رقم ١٨٣٧، الموقّع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧: تعيين المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٦

ثالثاً – نتائج المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز ٢٧
دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧
مكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال ضع السياسات ٢٨
تمثيل المجلس ٢٩
التزام أعضاء المجلس ٢٩
الهيكلية التنظيمية للمجلس ٣٠
التواصل والشفافية وجهود التعاون ٣١
الآفاق المستقبلية ٣٢

رابعاً. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر ٣٣
١. نقاط القوة ٣٣
٢. نقاط الضعف ٣٣
٣. الفرص ٣٤
٤. المخاطر ٣٤

خامساً. القيود والصلاحيات/ نطاق حرية التصرف ٣٦
١. الإطار القانوني ٣٦
٢. الموارد البشرية ٣٧
٣. التمويل ٣٨
٤. القيود السياسية ٤٠

سادساً. الخلاصة والتوصيات ٤١

بيان برؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١

بيان برسالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١

DRAFT

الأهداف الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٢

DRAFT

قائمة الملحقات

المرفق الأول	مقابلة مع المطّلعين الرئيسيين – استبيان خارجي باللغة الإنكليزية
المرفق 2	مقابلة مع المطّلعين الرئيسيين – استبيان خارجي باللغة العربية
المرفق 3	مقابلة مع المطّلعين الرئيسيين – استبيان داخلي باللغة الإنكليزية
المرفق 4	مقابلة مع المطّلعين الرئيسيين – استبيان داخلي باللغة العربية
المرفق 5	ملخّص ملاحظات المقابلات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية للمجلس الاجتماعي والاقتصادي
المرفق 6	دليل مناقشات مجموعات التركيز – إنكليزي
المرفق ٧	دليل مناقشات مجموعات التركيز – عربية
المرفق ٨	محاضر مناقشات مجموعات التركيز #1 مع ممثلي المجتمع المدني
المرفق ٩	محاضر مناقشات مجموعات التركيز #2 مع ممثلي النقابات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المرفق ١٠	محاضر مناقشات مجموعات التركيز #3 مع ممثلي القطاع الاقتصادي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المرفق ١١	محاضر مناقشات مجموعات التركيز #٤ مع ممثلي المؤسسات الاجتماعية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المرفق ١٢	نظام العاملين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي (بناءً على المرسوم رقم ٣٧٦١، نُشر بتاريخ 31.08.2000)
المرفق ١٣	قائمة الجمعيات العمومية للفترة الممتدّة بين عامي ٢٠١٧ –٢٠٢٠ (الأسماء والمؤسسات الممثّلة)
المرفق ١٤	مقارنة مع معايير المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (موجز)
المرفق ١٥	مقارنة مع معايير المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (جدول المقارنة)

DRAFT

موجز

أُنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان بموجب القانون رقم ٣٨٩ في العام ١٩٩٥، أيّ بعد مضيّ عقد تقريباً على اتفاق الطائف الذي وُقّع في العام ١٩٨٩ لوضع حدّ للحرب الأهلية اللبنانية، واتُّفق خلاله على ضرورة تأسيس هذا المجلس. وبعد انعقاد أولى جلساته العامة الأولى في العام ٢٠٠٠، عمل أعضاء المجلس على صياغة أحكام نظامه الداخلي ووضع هيكليته التنظيمية.

بعد انتهاء الولاية الأولى المجلس في العام ٢٠٠٢، انقضت فترة تزيد عن عقدٍ ونصف قبل ان يُصار إلى تعيين أعضاء المجلس للولاية الحالية ومدّتها ثلاث سنوات. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، تمّ تعيين ٧١ عضوًا جديدًا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ما سمح بإعادة إحياءه بعد تعليق دام ١٥ عامًا. وبمراجعة بسيطة لتواريخ ولايات المجلس وشروطها، يتضح أنّ الولاية الحالية كان ينبغي أن تكون العاشرة وليس الثانية.

يضطلّع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور استشاري، ويضمّ ممثلين عن كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية. وتكمن الأهداف الأساسية لهذا المجلس في تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين هذه القطاعات، وضمان مشاركتها في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال تقديم الرأي والمشورة.

في الولاية الحالية، يسعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز الحوار الاجتماعي مستفيداً من الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية، وخاصة الدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تمكّن المجلس من فتح قنوات الحوار مع الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية وكبار الشخصيات العامة المحلية والأجنبية، منظّماً مؤتمرات وجلسات حوار رفيعة المستوى حول القضايا الوطنية الرئيسية. كذلك، عمل على تطوير سُبل التعاون مع المجالس المماثلة في جميع أنحاء العالم وغيرها من المنظّمات الدولية. فضلاً عن ذلك، دعت رئاسة مجلس الوزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرتين لإبداء الرأي حول قضيتين تمّ مناقشتهما تمهيداً لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة.

وخلال شهريّ حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو ٢٠١٩، أُجري تحليل لأوضاع المجلس الحالية تضمن مراجعات مكتبية ومقابلات مع مطّلعين رئيسيين، ومناقشات مجموعات التركيز مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية. وقد خلُص هذا التحليل إلى أن المجلس يواجه العديد من التحدّيات الداخلية والتهديدات الخارجية. وفي الوقت نفسه، أتاح هذا التقييم الأولي تقديم عدد من التوصيات الكفيلة برفع هذه التحدّيات، ومساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على فرض وجوده وتثبيت موقعه.

يمكن تلخيص التحدّيات الداخلية والتهديدات الخارجية الرئيسية على النحو التالي:

DRAFT

على مستوى الأطر القانونية، فإن الشرط القانوني الذي يقضي بضرورة حضور أغلبية ثلثي الأعضاء للشروع في إبداء الرأي، غالباً ما يؤدّي إلى إضعاف عمل المجلس، حيث أظهرت التجارب أن تحقيق مثل هذه الأكثرية يكاد يكون من المستحيل.

وعلى مستوى كل من البنية التنظيمية والموارد البشرية والقدرات البحيثية، تُعتبر الهيكلية التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي متقادمة، وهو ما يحول دون قيامه بالدور المناط به. فضلاً عن ذلك، يواجه المجلس نقصاً في الموظفين، إذ يقتصر عدد موظفيه على سبعة موظفين فقط بالإضافة إلى إثنين إضافيين تمّ التعاقد معهم لإجراء البحوث. وبالتالي، فإن هيكلية هذا المجلس، بصيغتها الحالية، لا تمكنّه من أداء مهامه على النحو الأمثل، كما أنها لا تكفل استمراريته.

وعلى مستوى ممثلي الأعضاء ومشاركتهم، يمكن تحديد ثلاثة شواغل رئيسية. أولاً، إن اختيار الهيئات الممثلّة في المجلس لا يعبّر عن تطوّرات المجتمع اللبناني، لذا يتعيّن توسيع نطاق التمثيل. ثانياً، تشكّل عملية اختيار ممثلي الهيئات المختلفة معضلة حقيقية حيث أنها ترتكز في معظمها إلى اعتبارات سياسية وطائفية. ثالثًا، يفتقر بعض الأعضاء إلى الحماسة أو الدوافع الكافية، الأمر الذي ينعكس من خلال مشاركتهم المحدودة في نشاط المجلس.

أخيرًا، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يبذل الجهود الكافية لإبلاغ عمله بصورة فعالة، ما من شأنه ان يُحدث انطباعات خاطئة لدى الجمهور ولدى مختلف الجهات الفاعلة. وعلى نطاق أوسع، لم يحظى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاعتراف الكامل من قبل النظام السياسي اللبناني باعتباره لاعباً رئيسياً يمكن يُعزّز السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية التي تُعبّر عن مصالح الدوائر الانتخابية الرئيسية في المجتمع اللبناني.

وكما ذُكر آنفاً، لقد إنبثق عن هذا التقييم الأولي لاوضاع المجلس الحالية عدداً من التوصيات.

تنص هذه التوصيات على ضرورة القيام بتخطيط استراتيجي أفضل لإتاحة تركيزاً أكبر على القضايا الوطنية الحالية، واتخاذ موقف أكثر إيجابيةً وقدرةً على استباق القضايا الناشئة، وتعزيز الشراكات مع الجهات المتخصّصة والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، وإطلاق أنشطة التوعية وغيرها من أنشطة التواصل والتطوير الأخرى. وتتطرّق الصفحات القادمة على نحو مفصّل إلى هذه التوصيات التي ستنعكس بطريقة عملية في الخطة الإستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد أعرب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن عزمه على توسيع نطاق الولاية القانونية للمؤسسة لتشمل المسؤوليات الاستشارية المرتبطة بالقضايا البيئية والثقافية، إلى جانب الولاية الأساسية التي يعبّر عنها الإسم الرسمي للمجلس. وفي استعراض مقارن للمجالس الاقتصادية والاجتماعية القائمة في عدد من البلدان الأخرى، يتبيّن أن هذه المجالس قد عمدت إلى توسيع نطاق ولايتها القانونية لتشمل العديد من القضايا الحيوية، وإلى حدٍ أبعد بكثير ممّا كان يمكن للمجلس اللبناني أن يفعله في الأشهر الثمانية عشر الماضية. والجدير بالذكر هو أن كافة المجالس الاقتصادية والاجتماعية التي تواصل معها المجلس اللبناني، عمدت إلى تغيير قوانينها الداخلية خلال العقد الماضي سعياً منها إلى التكيّف مع التغييرات المستجدّة، سياسية كانت أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية. وقد عزّز هذا

DRAFT

التكيّف من قدرتها على ترسيخ مكانتها في دائرة صنع القرار داخل بلدانها. وإن الولاية التي تضطلع بها جميع المجالس تقريباً تتخطّى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لصياغة السياسات، وإن كان إسمها لا يعبّر بالضرورة عن هذه الحقيقة. وهذه المكانة السياسية، تفسح لمعظم المجالس مجال الوصول إلى المسؤولين على أعلى مستويات صنع القرار السياسي والاقتصادي، وتمكّنهم من الوصول دون عوائق إلى البيانات والمعلومات اللازمة من جميع الوزارات والهيئات الحكومية، باستثناء ما يتعلّق منها بالجيش والأمن والدبلوماسية والمسائل النقدية الحساسة.

DRAFT

المقدّمة

يهدف مشروع "مرفق المساعدة الفنية للحكومة اللبنانية–TAF "، الذي يموّله الاتحاد الأوروبي وتنفّذه شركة كراون ايجنت (Crown Agents)، إلى المساهمة في تحديث الإدارات العامة في لبنان وتحقيق الاستقرار والحوكمة الرشيدة في هذه الإدارات، ما من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدّمة إلى المواطنين.

وفي إطار مشروع TAF، يتلّقى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان الدعم اللازم لوضع خطة استراتيجية تمتد على ثلاث سنوات، وتمكّن المجلس، بتوجيه من رئيسه، من تنفيذ ولايته بشكل أفضل، وأداء دور رئيسي في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والمجتمعي اللبناني. وفي هذا السياق، ستدمج هذه الخطة الاستراتيجية مع تقييم لأوضاع المجلس الحالية وخطة عمليات تتوخى تحقيق الهدف التالي: "تحسين تأثير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومساهمته في تحقيق الاستقرار والحوار الاجتماعي ووضع السياسات العامة".

من خلال هذا التدخّل، يطمح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي انتُخب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، تحسين أداء المجلس، وإعطاء إشارة قوية إلى اللبنانيين والمجتمع الدولي بشأن قدرة هذه المؤسسة على فرض وجودها كمنتدى للحوار ومصدر للمشورة الاقتصادية للحكومة اللبنانية. وتكشف هذه الخطة الإستراتيجية لجمهور الناخبين، وللبنانيين عموماً، عن رؤية واضحة وتوجيه متين لتحقيق مستقبل بارز لهذا المجلس.

ويشكّل هذا التحليل لأوضاع المجلس الحالية أولى النتائج الصادرة عن الاستشارات المقدّمة من وكلاء كراون ايجنت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويشمل التحليل دراسة نوعية وكمية لحالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الراهنة، ويتوسّع في إظهار القيود القانونية والمؤسسية والتنظيمية التي تحدّ من إمكانياته. ولكنه يكشف في الوقت نفسه عمّا يتمتّع به المجلس من صلاحيات وحرية تصرّف، ويقدّم أولى توصياته في ما يتعلق بالرؤية التي تُجسدها الخطة الاستراتيجية ومهمتها وأهدافها الاستراتيجية. كذلك، وبطلب صريح من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يتضمّن تقرير التقييم هذا النتائج التي أفضت إليها عملية مقارنة هذا المجلس مع المجالس الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان الأخرى.

يستند هذا التقييم على تحليل شامل للوثائق الحالية، وعلى المقابلات التي أُجريت مع المطّلعين الرئيسيين، ومناقشات مجموعة التركيز مع الجهات الفاعلة. في الفترة الممتدّة بين حزيران/يونيو وتموز/ يوليو من العام ٢٠١٩، أجرى الخبراء ١٤ مقابلة مع الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما عُقدت ٤ جلسات نقاش لمجموعات التركيز بهدف البحث في شؤون المجلس وتزويد التقرير بالمعلومات اللازمة.

إلى جانب المقابلات الرسمية التي أُجريت خلال مرحلة التقييم، حرص الخبراء على اعتماد نهج تشاركي وشامل يرتكز على التشاور مع إدارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وموظفيه، وإشراكهم بشكل متكرر على أساس مخصص الغرض.

DRAFT

وقد أُختيرت الدكتورة غريتا صعب لتولّي مسؤولية التنسيق بإسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشاركت بفعالية في كافة الخطوات والأنشطة الرامية إلى تحليل الوضع الحالي، وقدمت مدخلات قيّمة للغاية في هذا الصدد.

أولاً. المعايير العامة

أ. إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في العام ١٩٨٩، وُقّع اتفاق الطائف لإنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. وبموجب هذا الاتفاق، وما استتبعه من تعديلات دستورية، أُعلن عن أنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لضمان مشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسات العامة، وتقديم المشورة للدولة اللبنانية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

وفي العام ١٩٩٥، أُنشِئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان بناءً على القانون رقم ٣٨٩، المعدّل بموجب القانون رقم ٩٦/٥٣٣، وتنفيذاً للإصلاحات التي نصّ عليها اتفاق الطائف.

في كانون الأول/ديسمبر من العام ١٩٩٩، عيّنت الحكومة اللبنانية أول هيئة عامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقامت بترشيح الأعضاء ليصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أخيراً واقعاً ملموساً، بعد أكثر من عقدٍ على الدعوة إلى تأسيسه في اتفاق الطائف.

في ٣٠ آب/أغسطس من العام ٢٠٠٠، أصدر رئيس الجمهورية آنذاك إميل لحود المرسوم رقم ٣٧٦٠ المتعلّق بالهيكلية التنظيمية الداخلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واستمر عمل الهيئة العامة الأولى للمجلس لمدة ثلاث سنوات إلى انتهاء ولايتها في العام ٢٠٠٢.

بعدها، لم يشكّل المجلس هيئة عامة جديدة حتى شهر تشرين الثاني نوفمبر من العام ٢٠١٧، حيث تمّ تعيين ٧١ عضوًا جديدًا في الهيئة العامة الثانية بموجب المرسوم رقم ١٨٣٦، الموقّع بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٣.

ب. ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية للحكومة اللبنانية في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثّل مهمّته الأساسية في إبداء الرأي بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية بطلبٍ من رئيس مجلس الوزراء، أو إبداء الرأي بشأن ملفات وقضايا يراها المجلس حيوية. لكن في كلا الحالتين، فأن الرأي الذي يعبّر عنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس ملزماً.

إلى جانب إصدار التوصيات في مجال السياسات العامة، يضطّلع المجلس بمهمّة تعزيز الحوار حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنسيق المستمر بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

وبناءً على المادة الثانية من القانون رقم ٩٥/٣٨٩، تُحدّد مهام المجلس على النحو التالي:
أ – تأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية

DRAFT

والاجتماعية للدولة.

ب – تعزيز الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

ج. تكوين المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يُحدّد المرسوم رقم ١٠٧٩ بشأن الهيئات الأكثر تمثيلاً للقطاعات عدد المقاعد المخصّصة للمنظّمات التي تمثل مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، وذلك على النحو التالي :

الهيئة	عدد الأعضاء
أصحاب العمل	15
المهن الحرة	11
النقابات	22
الجمعيات التعاونية	2
المؤسسات الاجتماعية غير الحكومية والاتحادات النسائية	5
الخبراء والأكاديميون المعيّنون بمرسوم من مجلس الوزراء	10
اللبنانيين المغتربين	6
العدد الإجمالي	**71عضواً**

تقدّم كل من الهيئات الأكثر تمثيلاً للقطاعات التي يتألف منها المجلس قائمة بأسماء مرشحيها تضم ثلاثة أضعاف عدد المراكز المخصّصة لها على الأقل، ويختار مجلس الوزراء المرشحين النهائيين لتشكيل الهيئة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

يُرجى مراجعة **الملحق ١٣** من هذه الوثيقة للإطلاع على التفاصيل المتعلّقة بتكوين المجلس.

د. الإجراءات الأساسية

الهيئة العامة

تنعقد جلسات الهيئة العامة مرة كل شهرين، لكن يجوز أن تعقد الهيئة جلسة طارئة بناءً على طلب رئيسها أو ثلث أعضائها.

DRAFT

يعتمد أعضاء الهيئة العامة المقترحات والتوصيات الصادرة عن الجلسة بالأغلبية المطلقة، لتُرفع بعد ذلك إلى مجلس الوزراء في مهلة خمسة أيام من تاريخ اعتمادها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتُنشر في الجريدة الرسمية.

مكتب المجلس

بمجرد تشكيلها تنتخب الهيئة العامة مكتباً للمجلس يتألف من تسعة أعضاء لولاية مدتها ثلاث سنوات. بعد ذلك، ينتخب مكتب المجلس رئيساً ونائباً للرئيس. يعقد المكتب جلساته العادية مرة واحدة على الأقلّ كل ١٥ يوماً، لكن يمكن عقد الجلسات الاستثنائية في حال دعا الرئيس للاجتماع، بمبادرة منه وبناء لطلب ثلث اعضاء المكتب. وتُتّخذ قرارات المكتب بأكثرية ٤ اعضاء على الأقل من الحاضرين، وفي حال تعادل عدد الاصوات يكون صوت الرئيس مرجّحاً.

يتولّى المكتب عملية الإشراف على أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والدعوة إلى عقد اجتماعات الهيئة العامة، ووضع جدول الأعمال الخاص بكل هذه الاجتماعات، وتقرير الإستعانة بخبراء لدعم المجلس في وضع الآراء، وإجراء الدراسات وإصدار التقارير. ويتولّى المكتب كذلك وضع الموازنة السنوية للمجلس تمهيداً لمراجعتها من قبل الهيئة العامة قبل إحالتها إلى مجلس الوزراء.

ويموّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال مكتب رئيس الوزراء.

اللجان

وفقاً للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنثق عن الهيئة العامة ثماني لجان رئيسية على الأقل، وتختصّ بالمواضيع التالية:

١. لجنة القضايا الاقتصادية العامة (التخطيط – السياسات المالية والاقتصادية)
٢. لجنة القضايا الاجتماعية العامة (الصحة ، والاسكان والتعاونيات)
٣. لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان (التربية والتعليم والثقافة – التأهيل والتدريب – المرأة – المعوقين)
٤. لجنة النشاطات الانتاجية (الصناعة – التجارة – المال – التأمين – الطاقة)
٥. لجنة العلوم والتكنولوجيا والمواصفات (البحث والتطوير والمقاييس)
٦. لجنة البيئة والسياحة (البيئة – السياحة – التنظيم المدني – النقل)
٧. لجنة قضايا المناطق وشؤون الزراعة
٨. لجنة قضايا العمل والمهن والحرف

تتألّف كل لجنة من سبعة أعضاء على الأقلّ، ويجوز أن تنشئ كل لجنة من اعضائها لجاناً فرعية، حسبما تراه مناسباً لسير عملها.

كذلك، يعود للهيئة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تنشئ لجان متخصصة أخرى اذا ارتأت ضرورة لذلك.

وقد أنشأت الهيئة العامة الحالية اللجان العشر التالية:

DRAFT

- لجنة القضايا الاقتصادية (السياسات المالية والاقتصادية)
- لجنة القضايا الاجتماعية (الصحة، والاسكان، والتعاونيات)
- لجنة التنمية البشرية وحقوق الانسان
- لجنة القضايا الانتاجية (الصناعة – التجارة – المال – التأمين – الطاقة)
- لجنة العلوم والتكنولوجيا والمواصفات
- لجنة السياحة
- لجنة قضايا المناطق وشؤون الزراعة
- لجنة قضايا العمل
- لجنة البيئة
- لجنة الشباب والرياضة

هـ. لمحة عن تاريخ المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الهيئة الأولى (من 12/1999 إلى 12/2002)

عقب إنشائه في العام ١٩٩٩، عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل طبيعي لولاية واحدة فقط امتدت حتى شهر الأول كانون / ديسمبر من العام ٢٠٠٢. وخلال هذه المدة، نفّذ المجلس دراسات عديدة حول مواضيع مثل:

- خطة التقاعد وصناديق المعاشات التقاعدية (١٩٩٩)
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٠)
- سياسات الدعم الزراعي والبدائل (٢٠٠١)
- قانون الضمان الاجتماعي (٢٠٠٢)
- تقرير التنمية البشرية العربية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠٠٢).
- الشركات الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠٢)
- التعليم العالي الخاص (٢٠٠٢)

فضلاً عن ذلك، بذل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي حينها السيد روجيه نسناس جهودًا منسّقة لترسيخ العلاقات مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في أنحاء العالم كافة. ونتيجة لذلك، بات المجلس الاقتصادي والاجتماع عضواً في رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية (AAESC)، واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الفرنكوفونية (UCESIF)، الجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (AICESIS) بتاريخ ١١ تموز/ يوليو من العام. وتضم الرابطة العربية مجالس اجتماعية

DRAFT

واقتصادية من تسع دول هي لبنان والجزائر ومصر والأردن وموريتانيا والمغرب وفلسطين والسودان واليمن، بالإضافة إلى منظّمة العمل العربية.

لكن، على الرغم من الأهمية الدستورية للمجلس، لم يُصار إلى تعيين هيئة عامة جديدة بعد انتهاء مدة الثلاث سنوات من ولاية الهيئة الأولى. ومع نهاية العهد الأول، شدّد أول رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، روجيه نسناس، ومنظّمات المجتمع المدني، وغيرها من الجهات الفاعلة في الحوار الاجتماعي، مرارًا وتكرارًا على ضرورة إعادة إحياء هذه المؤسسة بشكل رسمي بوصفها حلقة وصل تُسهم في ترسيخ الحوار الاجتماعي.

فترة غياب أو تغييب المجلس (من ٢٠٠٣/٠١ إلى ٢٠١٧/١١)

منذ نهاية الولاية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام ٢٠٠٢ حتى تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١٧، وفي ظل حالة الشلل العام التي أصابت مؤسسات الدولة والأزمات السياسية المتكرّرة، أضطرت الحكومة مرات عدّة إلى أرجاء عملية تعيين هيئة جديدة للمجلس. وفي ٣٠ حزيران/ يونيو من العام ٢٠١١، التزمت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري بـ" تفعيل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليتمكن من لعب دوره كاملاً."

وفي أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠١٢، أعلنت رئاسة مجلس الوزراء عن "خطة العمل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢-٢٠١٥" التي دعت إلى "إعادة تفعيل دور" المجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية المساهمة في تطوير سياسة العمل الوطنية، ومساعدة وزارة العمل في تعزيز الحوار بين العمال وأصحاب العمل.

غير أن هذه المطامح بقيت، ولسوء الحظ، معلّقة ولم تتحقّق من خلال تعيين هيئة عامة جديدة حتى العام ٢٠١٧.

ولكن، على الرغم من ذلك، بقي المجلس الاقتصادي والاجتماعي فاعلاً إلى حدٍّ ما، واستمر روجيه نسناس، أول رئيس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أداء دوره محاولاً الإبقاء على فكرة المجلس والحفاظ على نشاطه، على مستوى أساسي على الأقل.

وفي هذا السياق، استضاف المجلس عدداً من الندوات والمؤتمرات، والعديد منها في إطار المشاريع المموّلة من الاتحاد الأوروبي، ما سمح بتوفير إطار للحوار المؤسسي لهذه الجهات الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة لدعم المجتمع المدني، وتحقيق الحوكمة الرشيد وإرساء الديمقراطية في لبنان بشكل خاص، وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكلٍ عام.

وسعياً إلى إبراز دور هذا المجلس وتسليط الضوء على ضرورة إعادة تفعيله، أستضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أوكتوبر من العام ٢٠١٧، ثلاث جلسات حوارية واسعة النطاق بالتعاون مع مشروع "تعزيز الحوار الاجتماعي" المموّل من الاتحاد الأوروبي، وبحضور أكثر من ٢٦٠ مشاركاً من جميع فئات المجتمع. وقد عقدت كل جلسة برئاسة الوزير المختص:

DRAFT

o ترأس وزير الاقتصاد والتجارة، معالي الوزير رائد خوري، جلسة حوار بعنوان "الأزمة الاقتصادية التي تواجه لبنان والحاجة إلى إصلاحات عاجلة" في ٢٥ تموز/يوليو.

o ترأس وزير الشؤون الاجتماعية، معالي الوزير بيار بو عاصي جلسة حوار بعنوان "أزمة الرفاه والحماية الاجتماعية في الدولة" في ٢٦ أيلول/ سبتمبر.

o ترأس وزير الصناعة، معالي الوزير الدكتور حسين الحاج حسن جلسة حوار بعنوان "دعم الصناعة وتعزيز الصادرات" في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

وشهدت هذه الجلسات الحوارية تغطية مكثفة وواسعة النطاق من قبل وسائل الإعلام (المطبوعة، وعبر الإنترنت والتلفزيون).

الهيئة االثانية (من 1/١/٢٠١٧ إلى ١١/٢٠٢٠)

بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٧، وافق مجلس الوزراء على مرسوم يقضي بتعيين أعضاء جُدد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإيذاناً ببدء مرحلة جديدة تقوم على إعادة تنشيط دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد قرابة ١٥ عاماً من سباته.

نُشر المرسوم رقم ١٨٣٦ في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧.

بعد أن اعادت الهيئة العامة تشكيل نفسها، انتخب أعضاؤها مكتب المجلس المكوّن من ٩ أعضاء، الذي انتخب بدوره رئيساً من أعضائه، وهو شارل عربيد، ونائب الرئيس، سعد الدين حميدي صقر.

و. الأنشطة الرئيسية للهيئة العامة الحالية

استهلّ المجلس المنتخب حديثاً ولايته بسلسلة من النشاطات الرامية إلى إستعادة مكانة المجلس داخل المؤسسات اللبنانية من ناحية، ومع المجالس والهيئات والمنظّمات الدولية المماثلة من ناحية أخرى.

ومنذ كانون الثاني /ديسمبر من العام ٢٠١٧، استطاع المجلس تنفيذ الأعمال الرئيسية التالية:

١. الآراء المقدّمة إلى الحكومة

استجابة لطلب رئاسة مجلس الوزراء، عقدت الهيئة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جلستين متتاليتين في ١٩ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨ لإبداء الرأي في قضيتين:

o ضرورة حصول الشركات على براءة ذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في بعض الحالات، و

o تقديم الحوافز للشركات اللبنانية لقاء توظيف العمالة اللبنانية

DRAFT

٢. "بناء التوافق حول الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في لبنان" مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

في إطار برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للتنافسية، يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – OECD والجهات الفاعلة الرئيسية، على إدارة جهود الحوار الاجتماعي بسبل فعّالة قائمة على أولويات البلد.

ويهدف هذا المشروع، الممول من وزارة الخارجية الألمانية، إلى تطوير ثقافة حوار دائمة في لبنان. وفي ضوء الحاجة إلى قيادة جماعية كفيلة بتحسين الآفاق الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اللبناني، تدعم منظمة OECD المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاضطلاع بدور محوري في رسم مستقبل البلد.

إن التعاون مع الـ OECD، يتيح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستفادة من الخبرات الدولية ليصبح مؤسسة تتمتّع بما يلزم من حداثة وديناميكية لإحداث تغيير فعلي خلال هذه الفترة الحرجة. وانطلاقاً من اعتقادهما الراسخ بأهمية التعلّم من الأقران وضرورة تبادل الخبرات عبر البلدان، وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والـOECD برنامجاً مشتركاً لتسريع وتيرة عمليات التعلّم هذه من خلال:

- الجمع بين الأقران في المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني ومجالس من بلدان أخرى، مثل بلجيكا وساحل العاج والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا والمغرب.
- حشد مجموعة من الخبراء الدوليين للعمل على تبادل الأدوات اللازمة لعقد المشاورات، وضمان الشفافية، واستخدام البيانات المتاحة لإجراء تحليلات قائمة على الأدلّة.
- تنظيم عدد من الحلقات الدراسية/ الندوات لتناول مجالات السياسات التي تمثّل أولوية للحكومة، بما في ذلك سياسات مكافحة الفساد، والأثر الاجتماعي للإصلاحات المالية، والمبادرات الرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال.

حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، أُنجزت الأنشطة التالية في إطار مشروع التعاون مع الـ OECD:

- إطلاق المشروع بشكلٍ رسمي في ٢٧ شباط / فبراير ٢٠١٩
- تنظيم الحلقة الدراسية/ الندوة الأولى في ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ بعنوان "الجهات الفاعلة ونماذج وأساليب الحوار الاجتماعي"
- جولة دراسية / تدريبية من ١١ إلى ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٩ إلى باريس– فرنسا وبروكسل– بلجيكا. خلال هذه الجولة، شارك ١٠ أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حضور الجلسة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في فرنسا(CESE) ودورة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC). وقد تركّز النقاش حول دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا والاتحاد الأوروبي، وتعزيز فهم أهمية هذا الدور.
- الحلقة الدراسية/ الندوة الثانية في ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٩ بعنوان "مكافحة الفساد ونزاهة الأعمال"

DRAFT

٣. " تعزيز الحوار الاجتماعي" : مشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي

كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد المستفيدين الرئيسيين من مشروع " تعزيز الحوار الاجتماعي"، المموّل من الاتحاد الأوروبي والذي تنفيذه من خلال شركة غوبا للاستشارات – GOPA Consultants

ويهدف المشروع إلى دعم قدرة الحكومة اللبنانية والشركاء الاجتماعيين اللبنانيين والمجتمع المدني على تعزيز الحوار الاجتماعي كسبيلٍ لتحصين نظم الحماية الاجتماعية وتحسين تشريعات العمل وإنفاذها.

وفي إطار الأعمال المتّصلة بهذا المشروع، تمّ تنفيذ نشاط يرمي إلى تعزيز قدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أداء دوره في تحقيق تنسيق أكبر بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في لبنان، والعمل الحثيث على نشر ثقافة الحوار الاجتماعي الحقيقي بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

وتمثلت النتائج الرئيسية لهذا النشاط بالتالي:

- إنشاء موقع إلكتروني جديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير التدريبات اللازمة لاستخدام هذا الموقع.
- تجديد نظام المعلومات الإدارية للمجلس وتحديثه، بما في ذلك إعداد نظام إلكتروني للمحفوظات.
- في الفترة الممتدّة من تموز/ يوليو ٢٠١٨ إلى آذار/ مارس ٢٠١٩، تعاقدت شركة الاستشاراتGOPA مع أحد كبار الخبراء غير الرئيسيين، السيدة نائلة أبي كرم، لمساعدة الرئيس المعيّن حديثاً في المجالات التالية: تعزيز التعاون مع الهيئات الثلاثية المماثلة المعنية بالتنمية المستدامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى من العالم حسب ما تقتضيه احتياجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني؛ إعداد مذكرات تعاون لتحقيق تبادل الخبرات الفنية؛ تنظيم زيارات وفود من المجالس الدولية إلى لبنان وزيارات وفود من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المجالس الدولية في الخارج؛ إجراء البحوث والإطّلاع على أفضل الممارسات في ما يتعلّق بالبنية التنظيمية للمؤسسات المماثلة للمجلس في بلدان الاتحاد الأوروبي.
- بتاريخ ١٣/١٢/٢٠١٨، عُقد في المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسة حوار اجتماعي إقليمي بالتعاون مع وزارة العمل وبحضور ٥٠ مشاركاً.
- حصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدعم اللازم لإعداد وتنفيذ دراستين بعنوان " السياسات والممارسات الإسكانية في لبنان"، و "البطالة في لبنان". وقد تمّ تقديم الدراستين ومناقشتهما بتاريخ ٢١/٠٣/٢٠١٩ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحضور ٨٧ مشاركًا.
- حصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدعم اللازم لتحضير وعقد مؤتمر "نحو سياحة مستدامة" في١٩/٠٣/٢٠١٩ بحضور ٥٠٠ مشارك في الجلسات الافتتاحية والختامية، و ٣٥٠ مشاركًا في حلقات النقاش والغداء. وقد شارك الاتحاد الأوروبي في تمويل هذا المؤتمر بأكثر من ٥٠٠٠٠ دولار أمريكي.

DRAFT

o شارك موظّفو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ورشة تدريبية مكثّفة ومخصّصة لموظفي الشركاء الاجتماعيين الثلاثيين في القطاعين العام والخاص، وفي الوزارات، والوكالات. وقد نُظمت هذه التدريبات في الفترة بين ٠٢/٢٠١٧ و ١١/٢٠١٧ على مرحلتين حيث تناولت الوحدة ١ " المهارات الإدارية والمهارات الشخصية/غير التقنية للحوار الاجتماعي"، فيما عرضت الوحدة ٢ لـ" الإطار القانوني والمؤسسي للحوار الاجتماعي، ومقدّمة لمواضيع التنمية المستدامة النموذجية."

o شارك موظفو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضًا في "تدريب المدربين" ، الذي قُدّم لمجموعة من المدربين من منظمات أصحاب العمل والنقابات والمنظمات غير الحكومية في الفترة ما بين ٠٣/٢٠١٨ و ٠٧/٢٠١٨، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية لاتّخاذ قرار بشأن التدابير الملائمة للحدّ من العجز في الموازنة وترشيد الإنفاق في المالية العامة.

٤. عقد اجتماعات مع ممثلي الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية لاتخاذ قرار بشأن التدابير الملائمة لخفض العجز في الموازنة وترشيد إنفاق المال العام

بدعوةٍ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد شارل عربيد، شارك ممثلو سبعة أحزاب سياسية لبنانية في ثمانية اجتماعات عُقدت في المجلس في الفترة الممتدة بين شهري حزيران/ يونيو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، لدراسة التدابير اللازمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية في البلاد. واتفق المشاركون على اتخاذ عدد من التدابير المتعلقة بخفض إنفاق المل العام، وإدخال الإصلاحات اللازمة على نظم واستحقاقات التقاعد، واعتماد تدابير إصلاحية حاسمة في القطاع العام، وفي مختلف الأنظمة والسياسات المتعلّقة بالمال العام.

وفي ما يلي قائمة بأسماء ممثّلي الأحزاب الذين شاركوا في هذه الاجتماعات:

أ. معالي الوزيرة ريا الحسن، ممثلّة تيار المستقبل
ب. الدكتور روي بدارو، ممثل القوات اللبنانية
ج. الدكتور محمد بصبوص، ممثّل الحزب التقدمي الاشتراكي
د. الدكتور عبد الحليم فضل الله، ممثّل حزب الله
هـ. الدكتو شربل قرداحي، ممثّل التيار الوطني الحر
و. الدكتور غازي وزني، ممثّل حركة أمل
ز. الدكتور جان طويله، ممثّل حزب الكتائب

٥. بحث حول البرامج الاقتصادية للأحزاب السياسية الكبرى في لبنان

في العام ٢٠١٨، دُعيت الأحزاب السياسية اللبنانية الرئيسية إلى تقديم برامجها الاقتصادية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

DRAFT

وفي أعقاب ذلك، قدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي موجز للنتائج التي توصّل إليها بعد الاطلاع على هذه البرامج الاقتصادية وعقد الاجتماعات المذكورة أعلاه، وأصدر ورقة تتضمن ٢٢ توصية رُفعت إلى الحكومة الجديدة وإلى رئيس الجمهورية.

٦. مناقشة دراسة "التطلّعات الاقتصادية في لبنان وسبل تحقيقها"

استقبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري، والنائب ياسين جابر، ومستشاري الرئيس ميراي عون هاشم وفادي عسلي، ومستشاري رئيس الوزراء نديم المنلا وهازار كركلّا، إلى جانب فريق العمل الوطني للخطة الاقتصادية، لمناقشة الدراسة التي كُلّفت شركة ماكينزي أند كومباني بإعدادها من قبل مجلس الوزراء اللبناني.

تقدّم الدراسة خطة خمسية تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد اللبناني الراكد واستحداث فرص عمل جديدة، وذلك من خلال تنويع القطاعات الإنتاجية التنافسية والعمل على تحديثها.

وتستكشف هذه الرؤية الاقتصادية القطاعات الإنتاجية الرئيسية: الموارد الطبيعية، والزراعة، والصناعة، والسياحة، واقتصاد المعرفة، والخدمات المالية، والتعليم، والرعاية الصحية، والعقارات، والبناء، وتجارة التجزئة، والتجارة، والخدمات اللوجستية، والنقل، والاتصالات، والكهرباء والماء، ودور المغتربين اللبنانيين.

٧. الاجتماعات وجلسات الحوار

بين شباط/فبراير ٢٠١٨ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما يزيد عن ٢٠ اجتماعاً وجلسة حوار مع مختلف الجهات الفاعلة حول "القضايا الساخنة" المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

١. الجلسة البيئية: استضاف المجلس وزير البيئة طارق الخطيب، ورئيسة حزب الخضر ندى زعرور، ومجموعة من الناشطين في مجال البيئة من منظمات المجتمع المدني (شباط/فبراير ٢٠١٨).

٢. ورشة عمل تعليمية: عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورشة عمل لمناقشة التحدّيات التي تعترض نظام التعليم اللبناني مع رئيس لجنة التربية النيابية، ووزير التربية والتعليم العالي، واتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، واتحاد المعلمين (في ١٢ آذار/ مارس ٢٠١٨).

٣. لقاء مع رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل، لمناقشة مسألة تنمية القطاع الصناعي في لبنان (في ١٣ آذار/ مارس ٢٠١٨).

DRAFT

٤. ورشة عمال حول القطاع السياحي: بمناسبة يوم السياحة في المجلس، ناقشت لجنة السياحة والتنظيم المدني والنقل التحدّيات التي تواجه قطاع السياحة في لبنان، وقدّمت رؤيتها للقطاع إلى وزير السياحة وممثلي القطاع السياحي (في ١٤ نيسان/ابريل ٢٠١٨).

٥. زيارة المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان، روني لحود، لمناقشة أزمة الإسكان (في ٢٥ حزيران/ يونيو).

٦. زيارة رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي، بمرافقة الوزير نقولا نحاسووفد اقتصادي من المنطقة الشمال، لمناقشة سبل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال لبنان (في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨).

٧. زيارة وزير المالية علي حسن خليل، الذي ناقش الوضع المالي والاقتصادي مع الأعضاء ١٣ سبتمبر ٢٠١٨.

٨. زيارة حاكم مصرف لبنان المركزي، رياض سلامة، تخللها مناقشة بشأن السياسة النقدية للبنان مع أعضاء المجلس (في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨).

٩. ورشة عمل للجنة العلوم والتكنولوجيا والمعايير (في ٢١ كانون الأول/ يناير ٢٠١٩).

- اجتماع نظمته لجنة العلوم والتكنولوجيا والمعايير بحضور ممثلين عن ١٥ جامعة للتحضير لاستراتيجية وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة (في ١ شباط / فبراير ٢٠١٩).
- مؤتمر حول السياحة المستدامة: نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤتمراً بعنوان "نحو السياحة المستدامة" تحت رعاية رئيس الوزراء سعد الحريري وبمشاركة وزارة السياحة (في ١٩آذار/مارس ٢٠١٩).
- جلسة مع النائبين نيكولا صحناوي ونديم الجميل لطرح مشروعي قانونين بشأن التكنولوجيا والتعليم (في ١١ أبريل ٢٠١٩).
- جلسة مع وزير الشؤون الاجتماعية ريشار كويومجيان ووزير العمل كميل أبو سليمان لمناقشة قضايا العمل والضمان الاجتماعي (في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩).
- جلسة نقاش مع المجلس اللبناني للنساء القياديات، برئاسة مديحة رسلان، وبمشاركة لجنة التنمية البشرية وحقوق الإنسان بالمجلس. (في٧ أيار/ مايو ٢٠١٩).
- جلسة مع وزير الدولة لتكنولوجيا المعلومات، عادل أفيوني، ولجنة التكنولوجيا (في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩).
- جلسة حول القضايا البيئية: بمناسبة اليوم العالمي للبيئة، استضاف المجلس اجتماعاً بمشاركة وزير البيئة فادي جريصاتي، ومجموعة من الناشطين البيئيين، وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال هذه الجلسة، أعرب أعضاء المجلس عن رغبتهم في توسيع إطار ولاية المجلس لتشمل القضايا البيئية والثقافية، كما جرى التباحث في تأثير البيئة على الاقتصاد (في ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٩).
- زيارة من رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى لبنان، كريس جارفيس. ناقش الوفد الوضع الحالي فيلبنان مع الممثلين الاقتصاديين للأحزاب السياسية اللبنانية (في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٩).

DRAFT

- اجتماع المجلس مع الوزيرات اللبنانيات الأربع: وزيرة الشؤون الداخلية راية حفار الحسن، ووزيرة الطاقة والمياه ندى البستاني، وزيرة الدولة للشؤون الإدارية مي شدياق، وزيرة الدولة لشؤون التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للشباب والمرأة وفيوليت الصفدي (في ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٩).
- زيارة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي باتريك بيرناسكوني، وتوقيع اتفاقية تعاون بين المجلسين (في ١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩).
- إجتماع نظمته لجنة الشباب والرياضة بين وزير الشباب والرياضة، ورئيس اللجنة الشباب والرياضة النيابية، ومجموعة من الشخصيات الرياضية اللبنانية لمناقشة رؤيتهم لكيفية تطوير الأنشطة الرياضية، والمشاكل التي تعترض هذا القطاع (في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩).

٨. بدء المناقشات وتعزيز الاتصالات لتعزيز الحوار الاجتماعي

استهلَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولايته الحالية باستضافة عدد من الزيارات والاجتماعات من جهات فاعلة عامة وطنية ودولية مثل:

١. ممثلو الكتل النيابية اللبنانية: كتلة لبنان القوي، كتلة الجمهورية القوية، كتلة الوفاء للمقاومة، كتلة تيار المستقبل، كتلة حزب الكتائب، كتلة التجمع الديمقراطي.

٢. الهيئة الاستشارية الاقتصادية لرئاسة مجلس الوزراء اللبناني للاتفاق على سبل التعاون.

٣. البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي.

٤. وفد من القناصل برئاسة القنصل العام جوزيف حبيس.

٥. رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات النيابية، النائب سامر سعاده.

٦. رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي، توفيق دبوسي، لعرض حالة القطاعات الإنتاجية في المنطقة الشمالية ومناقشة سبل التنمية. بدوره، زار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شارل عربيد، غرفة التجارة والصناعة والزراعة في وقت لاحق من السنة لتقديم الورقة الاقتصادية التي أعدّها المجلس ومناقشتها.

٧. أمين سر الحزب التقدّمي الاشتراكي، ظافر ناصر.

٨. وفد من مؤسسة مخزومي.

٩. وفد من سفراء الاتحاد الأوروبي برئاسة سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان، كريستينا لاسن، لمناقشة سبل التعاون وتبادل الخبرات.

١٠. زيارات فردية لسفراء فرنسا، وبريطانيا العظمى، وإيطاليا، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، وتونس، وقنصل الغابون.

DRAFT

١١. وزير النقل العراقي كاظم فنجان الحمامي.

١٢. وفد برلماني بريطاني من حزب المحافظين برئاسة هوغو سوير.

١٣. وفد من الغرفة التجارية والصناعية العربية الألمانية برئاسة الوزير الألماني الاتحادي السابق بيتر رامساور.

١٤. المنسّق المقيم للأمم المتّحدة ومنسّق الشؤون الإنسانية في لبنان فيليب لازاريني.

١٥. مديرة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في لبنان آن باترسون، يرافقها ويليام بترفيلد وجورج الفرين، لمناقشة مجالات التعاون من خلال الدراسات وبرامج بناء القدرات للمساعدة في إيجاد فرص عمل جديدة.

١٦. مدير وكالة التنمية الفرنسية، أوليفر راي، برفقة ميشيل سماحة، لمناقشة سبل توطيد العلاقات بين الوكالة والمجلس، وتحديداً في مجال الحوار الاجتماعي، ونشر ثقافة مكافحة الفقر، والتوعية البيئية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٧ – قام أعضاء مكتب المجلس والمدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بزيارات إلى الرئاسات الثلاث لعرض خطة عمل المجلس لثلاث سنوات، والأخذ بتعليقاتهم وآرائهم حول الدور المطلوبمن المجلس.

١٨. زار رئيس المجلس، شارل عربيد، مفتي الجمهورية اللبنانية، عبد اللطيف دريان، والبطريرك الماروني، بشارة بطرس الراعي، شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن، البطريرك الملكيّ يوسف العبسي.

١٩ – استحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي قنوات تعاون جديدة مع مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وغيرها من المؤسسات الدولية.

- في ٤ أيار/ مايو ٢٠١٩، وقع المجلس، ممثلاً برئيسه شارل عربيد، بروتوكول تعاون مع الجامعة اللبنانية يشمل مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

٩. زيارات دولية وجولات دراسية

في ٥ شباط/ فبراير٢٠١٨، قام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شارل عربيد، بزيارة إلى ساحل العاج تهدف إلى تبادل الخبرات ومناقشة إمكانيات التعاون مع كبار الموظفين العموميين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

في آذار/مارس ٢٠١٨، زار شارل عربيد جمهورية الصين الشعبية حيث إطّلع على تجربة الصين في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ٦ نيسان / أبريل ٢٠١٨، شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مؤتمر سيدر في باريس – "المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الاصلاحات ومع الشركات" الذي جمع ١٧ دولة ومؤسسة مانحة. وسعت الحكومة

DRAFT

اللبنانية من خلال هذا المؤتمر إلى توفير تمويل اللازم لبرنامجها الاستثماري (٢٧١ مشروعًا للبنية التحتية) وتعهدت بتنفيذ برنامج إصلاحات وطني ("الرؤية للاستقرار والنمو وخلق فرص عمل").

في ١٥ مايو ٢٠١٨، زار شارل عربيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي في زيارة تهدف إلى تبادل الخبرات ومناقشة سبل التعاون بين المجلسين.

في الفترة بين الممتدة ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شارك وفد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيسه تشارل عربيد في الجمعية العامة للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها في باريس.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام رئيس المجلس بزيارة إلى فرنسا حيث تعرّف على التجربة الخاصة بالمديرية العامة للإدارة والخدمة العامة (DGAFP) وكيفية عملها، لا سيمّا في ما يختصّ بكيفية الاستفادة من الموارد البشرية. كما زار وزارة المالية والاقتصاد الفرنسية حيث إطلّع على تقدّم الرؤية الاقتصادية والإصلاحات المالية والإدارية وسبل تنفيذها.

وفي يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، شارك كل من الدكتور أنيس بو دياب والدكتورة غريتا صعب ، وهم من أعضاء مكتب المجلس، في قمة المنطقة الأورومتوسطية (اليوروميد) "التعليم والتدريب المهني في منطقة اليوروميد" في تورينو، بصفتهم ممثلين عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩، شارك رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجمعية العامة السنوية للجمعية الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة في باريس.

في ٢٣ أبريل ٢٠١٩، زار رئيس المجلس شارل عربيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني والتقى كل من رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي الفترة الممتدة بين ١١ و ١٤ جزيران/ يونيو ٢٠١٩، شارك ١٠ من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جولة دراسية إلى باريس وبروكسل، بهدف الوصول إلى فهم أفضل لدور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا والاتحاد الأوروبي، ومناقشة هذا الدور.

كذلك، شارك نائب رئيس المجلس، سعد الدين حميدي صقر، في اجتماعات رابطة المجالس الاقتصادية العربية التي عقدت في القاهرة، والتي يُعدّ لبنان أحد الأعضاء المؤسسين لها.

كما قام محمد الجوزو، عضو لجنة القضايا الاقتصادية العامة، بزيارة إلى جمهورية بنين ممثلاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني، والتقى خلالها كبار المسؤولين للتباحث في سبل تطوير العلاقات المشتركة.

وفي ١٧ جزيران/ يونيو٢٠١٩، ترأس شارل عربيد وفداً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في زيارة إلى تونس حيث التقوا بالعديد من المسؤولين العموميين، وجالوا على مختلف الوزارات والمؤسسات العامة والمجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

DRAFT

١٠. أعمال اللجان

يتفاوت مستوى الإنتاجية بين لجان المجلس، أكان على مستوى عدد الاجتماعات المعقودة، أو على مستوى النتائج المحققة أو الانجازات. وقد تمثّلت الأنشطة الرئيسية للجان بالتالي:

أصدرت لجنة القضايا الاقتصادية العامة عي المجلس ورقة بعنوان "الإجراءات الفورية والتوجيهات المتوسّطة الأجل". وتتضمن هذه الورقة عدداً من الاقتراحات المتعلّقة بالتدابير التي من شأنها معالجة الصعوبات الاقتصادية والمالية التي يعانيها البلد. كما أصدرت اللجنة ورقة أخرى حول أهمّ المؤشرات الاقتصادية في لبنان.

من جهتها، أصدرت اللجنة الاجتماعية دراسة حول الإسكان في لبنان في إطار مشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي بعنوان "تعزيز الحوار الاجتماعي".

وفي إطار المشروع نفسه، وأشرفت لجنة قضايا العمل والمهن والحرف على دراسة تتناول واقع البطالة في لبنان، والحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلة.

وفي ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، نظّمت لجنة السياحة المؤتمر المذكور آنفاً بعنوان "نحو سياحة مستدامة" برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الدين الحريري، وبمشاركة وزير السياحة أفديس كيدانيان. وصدر عن هذا المؤتمر عدد من التوصيات الهامة التي انبثقت عن اتفاق بين الأطراف الثلاثة للمؤتمر، أي وزارة السياحة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والنقابات السياحية، والتي رُفعت مباشرة إلى رئيس الوزراء. كذلك، نظّمت لجنة السياحة ثلاث ورش عمل لمختلف النقابات السياحية.

وأصدرت لجنة العلوم والتكنولوجيا والمعايير دراسة تستعرض حالة الاقتصاد القائم على المعرفة في لبنان، والصناعات التكنولوجية وتطلّعاتها المستقبلية.

وتعمل لجنة التنمية البشرية وحقوق الإنسان بإعداد دراسة تتمحور حول مسألة تسوية التعليم الأكاديمي والمهني (إعداد الدكتور محمد جزيني).

عقدت لجنة البيئة سلسلة من الاجتماعات مع الموظفين العموميين والمجموعات الأخرى المعنية بالعمل البيئي، ووذلك للتباحث تحديداً بقضية إدارة النفايات، والحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلة المنتشرة.

ز. المبادئ الأساسية

بناءً على مقابلات التي أُجريت مع المطّلعين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز، يمكن تحديد المبادئ الأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي:

- **يلتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التزاماً ثابتاً بضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي** الذي يشكّل أداةً حاسمة للحوكمة السليمة، وذلك لأنه يسهم بصياغة أفضل للسياسات وتيسير تنفيذها الفعّال. وتُظهر التجارب الدولية

DRAFT

أن البلدان التي تمتلك مؤسّسات فعالة وراسخة في مجال الحوار الاجتماعي، هي بلدان قادرة على تحقيق إنجازات أفضل من حيث إدارة سوق العمل والتعامل مع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المعقّدة. وعلى المستوى الوطني، من شأن الحوار الاجتماعي أن يسهّل عملية بناء التوافق في الآراء بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين.

- إن تحقيق النتائج المرجوة من الأجندة الإصلاحية للحكومة اللبنانية يتوقف بشكلٍ كبير على قيام حوار اجتماعي شامل. **وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى شراكات قوية وشفافة بين القطاعين العام والخاص** لإعادة بناء الثقة بين مختلف الجهات الفاعلة، وحشد الدعم اللازم لجهود الإصلاح.
- يؤكّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مواصلة جهوده في **تعزيز المثل السياسية الليبرالية الديمقراطية**.
- تشكّل **ريادة الأعمال** الواسعة النطاق سبيلاً نحو قيام اقتصاد حديث وشامل.
- إن اعتماد **نظام مبسّط وعادل للحماية الاجتماعية** هو عنصر أساسي من "الميثاق الاجتماعي اللبناني".
- إلى جانب القضايا الاجتماعية والاقتصادية البحتة، ينبغي أن تشمل القضايا الأساسية التي يُعنى بها المجلس **القضايا البيئية والحدّ من التلوث**.
- يقف الفساد حجر عثرة أساسي أمام تحقيق النمو الاقتصادي، وتترتّب عليه تبعات سلبية على بيئة الأعمال. وبالتالي، إن **القضاء على الفساد** في الإدارات العامة يشكّل أولوية قصوى في لبنان. وفي هذا الإطار، يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز ثقافة النزاهة، وإسداء المشورة اللازمة إلى واضعي السياسات بشأن تدابير مكافحة الفساد، والدفع نحو حكومة أكثر شمولية وانفتاحاً قادرة على إرساء أطر أقوى وأكثر فعالية لمكافحة الفساد.
- **الشفافية والمساءلة** هما حجر الأساس في نيل ثقة المواطنين. وسيعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تعزيز الشفافية، سواء في ما يختصّ بعمله أو تنظيمه، أو في ما يتعلّق بإنفاذ القوانين القائمة/المرعية الإجراء وتلك المقترحة، مثل قانون الحق في الوصول إلى المعلومات.

DRAFT

ثانياً. الأطار القانوني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أ. القانون رقم ٣٨٩، نُشِر بتاريخ ١٢,٠١,١٩٩٥، المعدّل بموجب القانون رقم ٥٣٣ بتاريخ ٢٤,٧,١٩٩٦: إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يُحدّد هذا القانون المعايير الأساسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو يتألف من ٢٠ مادة جُمعَت في ٣ فصول

الفصل الأول: مهام المجلس واختصاصه

المادة الأولى	إنشاء مجلس استشاري يدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المادة الثانية	تحديد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المادة الثالثة	كيفية إبداء الآراء

الفصل الثاني: تأليف المجلس وتنظيمه

المادة الرابعة	تأليف المجلس من ٧١ عضواً، يمثلون هيئات مختلفة من المجتمع اللبناني والقوى العاملة والنقابات والمنظّمات غير الحكومية
المادة الخامسة	تحديد الهيئات الاكثر تمثيلاً للقطاعات في المجلس بمرسوم بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء
المادة السادسة	الشروط المسبقة لتسمية أو تعيين عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المادة السابعة	كيفية تشكيل الهيئة العامة للمجلس
المادة الثامنة	مدة ولاية أعضاء المجلس
المادة التاسعة	استقالة أحد الأعضاء وتعيين البديل
المادة العاشرة	مكتب المجلس: تكوينه، مدة ولايته، وآلية انتخاب الأعضاء
المادة الحادية عشرة	انتخاب رئيس المكتب ونائب الرئيس، وتعيين مدير عام المجلس
المادة الثانية عشرة	اللجان المتخصّصة
المادة الثالثة عشرة:	عقد جلسات الهيئة العامة (بحضور الاكثرية المطلقة من مجموع عدد اعضائها وتتخذ آراءها وتوصياتها بالاكثرية المطلقة ذاتها)

DRAFT

الفصل الثالث: النظام الداخلي

المادة الرابعة عشرة	تضع الهيئة العامة مشروع النظام الداخلي
المادة الخامسة عشرة	جلسات الهيئة العامة واللجان المتخصّصة غير علنية وترفع التوصيات والاقتراحات الى مجلس الوزراء مرفقة بمحاضر الجلسات في مهلة خمسة ايام من تاريخ اتخاذها
المادة السادسة عشرة	لأعضاء الحكومة أو مندوبيها حضور جلسات الهيئة العامة للمجلس او اجتماعات اللجان، ويجري الاستماع اليهم عندما يطلبون ذلك.
المادة السابعة عشرة	حق التصويت شخصي في الهيئة العامة وفي اللجان ولا يجوز التصويت بالوكالة
المادة الثامنة عشرة	يرفع رئيس المجلس الآراء والتقارير والدراسات الصادرة عن الهيئة العامة الى رئيس مجلس الوزراء
المادة التاسعة عشرة	لا يتقاضى أعضاء المجلس اي تعويض من اي نوع كان. تُحدد مخصصات مدير عام المكتب بمرسوم يتُّخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح رئيس مجلس الوزراء
المادة العشرون	تؤمن نفقات المجلس بواسطة اعتمادات تلحظ في فصل خاص ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء. توضع هذه الاعتمادات بتصرف مكتب المجلس وتكون خاضعة لرقابة ديوان المحاسبة المؤخرة

ب. المرسوم رقم ١٠٧٩ – تحديد الهيئات الاكثر تمثيلاً للقطاعات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يفصّل هذا المرسوم الهيئات التي يحقّ لها أن تُرشّح ٧١ ممثلاً لعضوية الهيئة العامة، وتُقسّم إلى سبع مجموعات (مثل أصحاب العمل والمهن الحرة والنقابات، إلخ)،

41 هيئة من ٢٩ قطاعاً مختلفاً يمثلها ٥٥ عضواً

بالإضافة إلى ذلك، تُعيّن الحكومة ١٠ أشخاص من أصحاب الفكر والكفاءة والاختصاص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والقانونية والثقافية والبيئية والفنية.

يتمثل الإغتراب اللبناني بـ ٦ أعضاء.

لمزيد من التفاصيل، يرجو مراجعة الملحق ١٣.

ج. المرسوم رقم ٣٦٥٩، نُشر بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠: النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

يعرض النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (هيكلية المجلس الاقتصادي والاجتماعي) للجوانب الرئيسية التالية:

- انتخاب / طريقة التصويت لانتخاب الهيئة العامة ورئيسها
- اجتماعات الهيئة
- كيفية تأليف اللجان
- أعمال اللجان
- آلية رفع الآراء إلى الحكومة
- كيفية عمل الهيئة العامة: اتخاذ القرارات، رفع الآراء من قبل رئيس الهيئة إلى رئيس مجلس الوزراء مرفقة بمحاضر المناقشات
- الهبات: يمكن للرئيس أن يقبل بالهبات بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء
- عروض التعاون: يمكن للرئيس أن يرتب لعقد اتفاقات التعاون على أن يبلغ الهيئة العامة بهذه العروض في أقرب اجتماع يُعقد؛ كما يمكن لمكتب المجلس الترتيب لاتفاقيات التعاون على أن يتم التصديق عليها من قبل الهيئة العامة
- الموازنة: يتولّى مكتب المجلس إدارة الموازنة
- النشر: يصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي منشورات دورية وغير دورية، مجانية او مقابل ثمن، باشراف هيئة مكتبه.

د. المرسوم رقم ٣٧٦٠ الصادر في ٣١,٠٨,٢٠٠٠: تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يحدّد هذا المرسوم الهيكلية التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أي المديريات والمصالح التي يتكوّن منها المجلس وصلاحيات كل منها، وتوزيع المهام لكل مصلحة، والمتطلبات الأساسية لكل منصب، الرواتب الأساسية، والهيكلية التنظيمية.

هـ. المرسوم رقم ٣٧٦١، المنشور بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠٠: نظام موظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يحدّد هذا المرسوم عدد وأنواع وفئات الموظفين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المصالح الأربع. في المجموع، هناك ٥٢ وظيفة منتظرة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتوزع على أربع مصالح:

١- المديرية العامة (٤)

٢- مصلحة أمانة السر (١٥)

٣- مصلحة الشؤون الإدارية والمالية (١٥)

٤- مصلحة الإحصاء والمعلوماتية (١٨)

DRAFT

في الحقيقة، يضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي سبعة موظفين ثابتين، اثنان منهم من موظّفي الخدمة المدنية، فيما يعمل الخمسة الآخرون على أساس تعاقدي. يمكنكم الاطلاع على تفاصيل إضافية في الملحق ١٢.

و. **المرسوم رقم ٣٧٦٢ الصادر في ٣١,٠٨,٢٠٠٠: النظام المالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

يحدد هذا المرسوم أنواع الواردات، والنفقات، وموازنة السنة المالية، وكيفية إعدادالموازنة : تعدّ مصلحة الشؤون الادارية والمالية مشروع الموازنة، ثم يوافق عليه مكتب المجلس، ويقوم بعدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعرضه على رئيس مجلس الوزراء للتصديق. كما يحدّد هذا المرسوم الاعتمادات المرصدة له في موازنة رئاسة مجلس الوزراء كمصدر رئيسي للواردات.

ز. **المرسوم رقم ٣٧٦٣، نُشر بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠٠: تحديد شروط تعيين المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصلاحياته**

ح. **المرسوم رقم ٣٧٦٤ ، نشر بتاريخ ٣١,٠٨,٢٠٠٠: الراتب الشهري للمدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

ط. **المرسوم رقم ٢ لرئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ٢١,٠٢,٢٠٠٧ (إلغاء المرسوم رقم ١٠٧٩ / ٠٩,٠٨,١٩٩٩): إعادة تحديد الهيئات الأكثر تمثيلا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

ي. **المرسوم رقم ١٨٣٦، الموقّع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧: إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

يعدّد هذا المرسوم أسماء الأعضاء الـ ٧١ في الهيئة العامة الحالية والقطاعات الذين يمثلونه. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الملحق ١٣.

ك. **المرسوم رقم ١٨٣٧، الموقّع بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٧: تعيين المدير العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي**

بموجب هذا المرسوم، تم تعيين الدكتور محمد سيف الدين في منصب المدير العام الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

DRAFT

ثالثاً – نتائج المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتمثّل الدور الرئيسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني في تفعيل الحوار المجتمعي، والتوصّل إلى توافق في الآراء، والدفع بالقرار الحكومي نحو اعتماد سياسات ترعى مصالح القوى العاملة والنقابات وأصحاب العمل والمجتمع المدني بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يشكّل منافساً للوزارات أو المجلس النيابي في عملية وضع السياسات. بل يتمحور دوره السياسي حول في تهيئة مساحة مناسبة لعقد حوارات حول السياسات وتقديم التوصيات الملائمة بشأنها. غير أن إيجاد الحلول لا يشكّل بالضرورة النتيجة الحتمية لهذه الحوارات، حيث إن تعزيز النقاش بين السلطات الرسمية ومختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية يكتسي بحد ذاته قيمة كبيرة. لكن، ينبغي إطلاع الناس عموماً بقيام مثل هذه الحوارات، وإن لم تفضي إلى أية حلول، كما ينبغي نشر مواقف مختلف الجهات الفاعلة في المسائل التي لا تحظى بتوافق الآراء.

يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يرتقي بالحوار العام من الخطاب "الشعبوي" إلى خطاب يرتكز على الحقائق والأرقام. وللمجلس أن يعمل على تشكيل الرأي العام بتقديم مشورة علمية، وبعيدة عن التحيّز، وقائمة على البيانات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن الصعب والمكلف للغاية بأن يشتمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على فريق تفكير وبحث. لذلك، فإن الدور الرئيسي للمجلس، وما يمثله من قيمة مضافة، يكمن في قدرته على توفير منصة وإطار ملائمين لقيام الحوار، وإصدار التوصيات في مجال السياسات العامة.

وبالاستناد إلى الحقائق والأرقام، في ما يلي بعض الخطوات التي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم عليها ليساهم في إرساء الحوار المجتمعي:

الحصول على البيانات من خلال التعاون مع مراكز البيانات مثل المصرف المركزي، وإدارة الإحصاء المركزي، ومراكز البحوث، والجامعات.

مدّ العلاقات، وجمع الدراسات التي أجراها مع مختلف الجهات الفاعلة، واستخلاص نتائجها، والسعي إلى بناء توافق في الآراء بشأنها. ويمكن المجلس أن يصبح منبراً مركزياً لمناقشة الدراسات والسياسات، والتوصّل إلى توصيات توافقية.

التعاقد مع فريق بحث صغير على أساس المشاريع، على أن يوظّف مديراً لبرامج الأبحاث ليكون جزءاً من موظفيه الثابتين.

مكانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال ضع السياسات

ترى بعض الأطراف الخارجية أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقرّباً جداً من الحكومة. وقد يُعزى ذلك على الأرجح إلى آلية التي يتّبعها في اختيار أعضائه، كما إلى استراتيجية التواصل التي اعتمدها حالياً.

وفي هذا السياق، يُنصح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي البقاء على مسافة واحدة من كافة الأطراف، من خلال الحرص على التوازن في علاقته مع الجهات الحكومية ومع الأحزاب السياسية والمنظمات التجارية والاتحادات التجارية، والتعامل على قدم المساواة مع كل هذه الأطراف.

ويخوض المجلس الاقتصادي والاجتماعي معركة ضد التهميش والتغييب، طامحاً إلى فرض مكانته في ساحة القرار السياسي. وتدلّ بعض المؤشرات إلى أن المجلس يُعتَبر منافسًا للسلطة التشريعية بشكلٍ أساسي، وقد واجه في الماضي عدد من المحاولات الضمنية والصريحة الرامية إلى إقصائه عن تأدية دوره االمنشود. فعلى سبيل المثال، لم يؤخذ بمشورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الإعداد للموازنة الوطنية، أو قبل القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو عند إجراء دراسة ماكنزي.

لِهَذا، يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجتهد في تكريس وجوده من خلال الاضطلاع بدور أكثر استباقية، وفرض مكانته كأمر واقع، والمبادرة إلى إطلاق الحوار بشأن القضايا الوطنية الهامة. وإن القيام بمبادرات فعّالة تُثبت جدواها في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية من شأنه أن يرسّخ منزلة المجلس. وفي هذا السياق، فإن الاستجابة السريعة للمجلس عند اندلاع الحرائق في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٩ من خلال تنظيم جلسة حوار عاجلة مع السلطات المعنية، يشكّل خير مثال على ذلك.

ومن وجهة نظر الرئيس، يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بذل المزيد من الجهود للانخراط في القضايا الاجتماعية كما في القضايا البيئية والثقافية، والتركيز على الحوار "المجتمعي" في مقابل الحوار "الاجتماعي". على المجلس أن يسعي ليصبح "غرفة المجتمع المدني"، وقد أعرب رئيسه عن عزمه توسيع نطاق اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مسؤوليات استشارية تتعلّق بالبيئة والثقافة، إلى جانب المهام الأساسية الموكلة إليه بموجب لايته والتي يُعبّر عنها أسمه الرسمي.

وفي استعراض مقارن للمجالس الاقتصادية والاجتماعية في عدد من البلدان، يتبيّن أن هذه المجالس قد عملت على امتداد الأشهر الثمانية عشر الماضية، وفي الكثير من القضايا الحيوية، على توسيع نطاق ولايتها القانونية أكثر بكثير ممّا يمكن أن يفعله المجلس اللبناني. وخلال العقد الماضي، فإن تقريباً كل المجالس التي بنى معها المجلس اللبناني علاقات، قوانينها الداخلية محاولةً التكيّف مع التغيّرات الحاصلة، سواء كانت تغيّرات سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية. وقد ساهم هذا التكيّف في تعزيز قدرتها على إثبات وجودها في دائرة صنع القرار في بلدانها. أن

DRAFT

الولاية التي تضطلع بها جميع المجالس تقريباً تتخطّى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لصياغة السياسات، وإن كان إسمها لا يعبّر بالضرورة عن هذه الحقيقة. وهذه المكانة السياسية، تفسح لمعظم المجالس مجال الوصول إلى المسؤولين على أعلى مستويات صنع القرار السياسي والاقتصادي، وتمكّنهم من الوصول دون عوائق إلى البيانات والمعلومات اللازمة من جميع الوزارات والهيئات الحكومية، باستثناء ما يتعلّق منها بالجيش والأمن والدبلوماسية والمسائل النقدية الحساسة.

تمثيل المجلس

يعكس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مختلف مكونات المجتمع اللبناني من منظور اجتماعي واقتصادي وحزبي وطائفي، و هو ما يمثّل إحدى مكاكن قوته، ويشكّل في الوقت نفسه عامل تهديد له.

يعتمد اختيار أعضاء المجلس على المعايير والحصص الطائفية، كما على العلاقات التي تربط هؤلاء الأعضاء بالقادة السياسيين. علاوة على ذلك، تستخدم المصالح السياسية التوزيع الطائفي للمناصب داخل المجلس كوسيلة لإحكام قبضتها عليه.

وفي هذا الصدد، قُدمت بعض الاقتراحات بشأن اللجوء إلى طائفة من المعايير العامة في تسمية الأعضاء على مستوى النقابات والهيئات الأخرى، فضلاً عن تدابير شفافة ومعايير واضحة في اختيار الحكومة للخبراء العشرة الذين تعينّهم لتمثيلها في المجلس.

من أجل توسيع نطاق تمثيله، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بما يلي:

إن تنوّع الجهات الناشطة في المجتمع المدني، وديناميتها، وتطورها مع مرور الوقت، واختلاف أطيافها، كلُها عوامل ينبغي أن تفضي إلى توسيع إطار المجلس ليشمل مجموعات جديدة. كذلك، ينبغي النظر في احتمال ضم الجهات الفاعلة الجديدة في مجالات البيئة والتنمية والمنظّمات الشبابية، كأعضاء جدد في المجلس.
ينبغي فتح قنوات الحوار أمام الجهات الفاعلة الخارجية القادرة على إثراء المناقشات بخبراتها، مثل منظّمات المجتمع المدني المعنية والخبراء والأكاديميين، وللمجلس أن يحثّ اللجان على عقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة المعنية كلّما كانت قضية ما قيد النقاش.

التزام أعضاء المجلس

أشارت العديد من الجهات الفاعلة إلى غياب الحافز والالتزام لدى بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ما قد يُعزى بشكلٍ أساسي إلى التحدّي الذي يعترض المجلس في تأمين النصاب القانوني المطلوب، أي ثلثي الأعضاء، لاعتماد القرارات والتصديق على الآراء. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر عمل اللجان إلى التنظيم في ما يختص بعقد الاجتماعات والإنتاجية، ما من شأنه أن يفاقم غياب التحفيز لدى بعض الأعضاء.

DRAFT

وعلى ما يبدو، لقد اختار بعض الأعضاء الانضمام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز مكانتهم وهيبتهم الشخصية، وهم بالتالي لا يرون حافزاً للمساهمة بفعالية في أعماله. في المقابل، قد يصاب أعضاء آخرون بحالة من الإحباط مردّها بشكل رئيسي إلى الأسباب التالية: ١) يبدو أن تأثير المجلس يبقى محدوداً في ما يتعلّق بصياغة السياسات على المستوى الوطني، ٢) لا تؤدّي الجهود والعمل المنجز داخل اللجان إلى نتائج ملموسة ولا تُسلّط عليها الأضواء، ٣) لا يتقاسم أعضاء المجلس المفهوم نفسه بشأن مهمّة المجلس ودورهم فيه ٤) لم يتقدّم المجلس بعد بخطة استراتيجية واضحة لتحديد أولوياته والسبل الكفيلة بتحقيقها.

في ما يلي عدد من التوصيات الهادفة إلى زيادة تحفيز الأعضاء وحثّهم على مشاركة أكبر:

استنهاض إهتمام أعضاء المجلس: إحداث زخم داخلي من خلال معالجة القضايا الوطنية الأساسية والملحّة.

اعتماد آلية داخلية لزيادة مساءلة الأعضاء، على سبيل المثال اعتماد مدونة قواعد سلوك.

الطلب من الأعضاء التوقيع على خطاب نوايا(تعهد) لشرح أدوارهم وما هو متوقع منهم.

إيجاد طرق كفيلة بتوفير نوع من الحوافز الأساسية للأعضاء، من قبيل بدلات نالقل أو تغطية رسوم موقف السيارات.

تحديد مواعيد اجتماعات الهيئة العامة مسبقاً وعلى مدار العام بحيث تُتاح للأعضاء إمكانية أفضل لمواءمة الجدول الزمني لهذه الاجتماعات مع التزاماتهم الأخرى.

المبادرة إلى تقديم أنشطة تسهم في زيادة روح الفريق، وتعزيز التعاون والتواصل الداخلي بين أعضاء المجلس

تأمين مشاركة الفعالة للأعضاء في الدراسات التي يجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الهيكلية التنظيمية للمجلس

باتت الهيكلية التنظيمية للمجلس متقادمة وتفتقر إلى الحداثة، ويتعين بالتالي مراجعتها وتعديلها بما يتيح مواكبة احتياجات المؤسسة الحديثة والدور المنشود من المجلس. كذلك، ينبغي تعزيز القدرات الإدارية للمجلس بما يمكّنه من انجاز المهام الموكلة إليه على نحو أفضل، وخدمة أعضائه، وضمان استدامة المؤسسة.

فضلاً عن ذلك، ينبغي توفير الدعم اللازم لأعمال اللجان من خلال تأمين ما يلزم من خبراء، وزيادة تطوير قدرة المجلس على إجراء البحوث. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى وجود وحدة بحث صغيرة (واحدة على الأقل) مؤهّلة لتقديم المشورة انطلاقاً من نتائج الأبحاث التي تقوم بها، وليس على الآراء. ويتوقف العدد اللازم من لمثل هذه الوحدة على نطاق العمل، إذ يجب أن تضم مؤهلين يتم توظيفهم على أساس تعاقدي، أو استبقائهم لمدة كل مشروع على حدة. لكن، لا بدّ من وجود خبير أبحاث دائم واحد على الأقل بين الموظفين الدائمين ليشغل منصب رئيس وحدة البحوث.

من المستحسن أن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنية تنظيمية واقعية ومرنة تقوم على توظيف جزء من الموظفين وفقاً لنظام مجلس الخدمة المدنية، والتعاقد مع والجزء الآخر من الموظفين، المطلوبين لخبرتهم واسهاماتهم المهنية، على أساس المنافسة و"القيمة السوقية".

DRAFT

من جهة أخرى، ينبغي مراجعة وتعديل سلسلة الرواتب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يحظى بفرصة لجذب أشخاص أكفّاء وموهوبين.

بالإضافة إلى موازنته التشغيلية، يمكن للمجلس أن يستفيد من المنح لمشاريع محدّدة. ولضمان استدامة هذه المنح،، يجب أن تستند إلى برنامج متوسّط وطويل الأجل يركّز بشكل أساسي على الموضوعات ذات الأولوية للحوار المجتمعي الوطني.

على مستوى اللجان، يمكن القيام بالخطوات التالية لتحقيق نتائج أفضل:

تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين اللجان المختلفة. وتتولّى بعض اللجان العمل على مواضيع عدّة
ينبغي إجراء دراسة لتحديد الحاجة المحتملة لإعادة توزيع اللجان / الموضوعات.
تأمين المتابعة من قبل الهيئة العامة للحوارات التي باشرت بها اللجان. وعلى الأعضاء أن يواصلوا المناقشات إلى أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء، أو إصدار بيان يعبر عن حالة المناقشة.

التواصل والشفافية وجهود التعاون

في مجال التواصل، يفتقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى استراتيجية واضحة وأنشطة منتظمة تسهم في إطلاع الجمهور على ما يقوم به من أعمال، والأهم من ذلك، على ما يبديه من آراء أو ما يجريه من مبادرات حوار مستمرة. كذلك، إن عملية إبلاغ أعضاء المجلس وللجمهور الأوسع بالرؤية الاقتصادية والاجتماعية للمجلس يشوبها عدم الوضوح .

في الوقت الراهن، تتمحور الجهود الإعلامية بشكل أساسي حول المناسبات التي ينظمّها المجلس، لكن يجب التركيز أيضاً على تغطية عمل اللجان وإلقاء الضوء على نتائج هذا العمل بدلاً من التركيز فقط بشكل رئيسي على الأنشطة التي تسترعي اهتمام وسائل الاعلام.

وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اتّباع الخطوات التالية:

تحسين منهج الاتصال والتواصل من خلال توظيف أشخاص مؤهلين أو التعاقد معهم للقيام خصيصاً بهذه المهمّة، وبالسعي إلى إلقاء مزيد من الضوء على أعمال اللجان ونتائجها.
تبادل الآراء والدراسات وغيرها من النواتج مع الوسائل الإعلامية من خلال البيانات والمؤتمرات الصحفية الروتينية.
الحرص على التحديث الدائم للموقع الالكتروني الخاص بالمجلس، والترويج لعمله على وسائل التواصل الاجتماعي وعبر قنوات التواصل الأخرى.

لقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل قنوات اتصال وترتيبات تعاون مع بعض مراكز البحوث وغيرها من المؤسسات المماثلة. وخلُصت المقابلات إلى أن المزيد من فرص التعاون متاحة للمجلس، وأن جهوداً منتظمة تُبذل لمتابعة هذا الشأن.

DRAFT

ولكن، بشكلٍ عام تسود حالة من انعدام الثقة بآلية صنع القرار في لبنان، إذ يشكّك الناس عموماً بأن القرارات تُتّخذ عادةً وفقًا للمنفعة العامة. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يلتزم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقواعد واضحة في مجال الشفافية والمساءلة، فإن لم تُحلّ "قضية الثقة العامة"، يبقى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتأثيره محدودين. لذلك، يوصى المجلس بأن يهتم بنشر آرائه على نطاق واسع، وإطلاع الناس عموماً على أعماله، من قبيل الحالات التي طلبت فيها الحكومة من المجلس أن يبدي رأيه، أو الأوقات التي قدم فيها آراء من تلقاء نفسه، او النتائج المترتبة عن هذه الخطوات. كذلك، يتعيّن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون أكثر صراحة في الإفصاح عن التحديات التي تعترضه.

الآفاق المستقبلية

كي يتمكّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يفرض نفسه كمنصّة أساسية ومعترف بها للحوار المجتمعي، من الضروري أولاً أن يكتسب قدراً أكبر من السلطة المعنوية، والمصداقية، والثقة العامة.

ولتحقيق ذلك، يمكن للمجلس أن يستفيد من قدرته الفريدة على جمع مختلف مكونات المجتمع وتشجيع الحوار والمناقشات حول مواضيع هامة. في الحالة المُثلى، فإن الإجماع الذي ينجح المجلس في تحقيقه قد يشكل رأياً له "سلطة أخلاقية". متى أعتمِدت الآراء رسمياً، يُصبح لها وزناً معيناً يجعل من الصعب على الحكومة تجاهلها وتجاوزها. وإن حالت بعض القيود دون إمكانية التوصّل إلى "رأي رسمي"، فإن مجرّد مناقشة القضايا الهامة بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بطريقة منظّمة يُعدّ إنجازاً بالغ الأهمية، وينبغي أن يسترعي اهتمام الجهات الحكومية والناس عموماً.

يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يفرض نفسه بشكل أفضل من خلال إعداد سلسلة من المنشورات وتقديم المشورة المجدية والمبتكرة. كما يمكنه القيام ببعض الأعمال البحثية الجيدة حول موضوعات تتعلّق بمصالح معظم الجهات الفاعلة وبمصلحة البلد، إما من خلال تنفيذ بحوثه "الخاصة" أو عن طريق جمع واستقاء النتائج التي توصّلت إليها مؤسسات البحوث الأخرى. ويستطيع المجلس أيضاً التركيز على موضوعين أو ثلاثة بحيث ينجح في تحقيق نتائج سريعة. ومن شأن نشر الدراسات والتقارير أن يقدّم دليلاً آخر على جدوى هذه المؤسسة وصحة أعمالها.

علاوة عن ذلك، بمقدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع استراتيجية واضحة للقضايا التي سيطرّق إليها على المدى القصير والمتوسّط. وفي هذا الإطار، يُنصح بتجنّب اختيار القضايا الشائكة، والطلب إلى مكتب المجلس بتحديد المسائل المناسبة إنطلاقاً من اقتراحات اللجان.

وتُعدّ عملية بناء التوافق عملية حساسة ودقيقة وتحتاج إلى نهج منظّم. يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وضع آلية محدّدة مُلزمة لتحقيق التوافق في الآراء، والكشف عن هذه الآلية لأغراض الشرعية والمساءلة.

وللمجلس أن يمضي في طريق الإصلاحات باتّباع ثلاثة مسارات متوازية:

١. اعتماد التدابير المناسبة لتحسين الأداء في السياق الحالي والظروف الفعلية.

٢. إنشاء فريق عمل لدراسة الإصلاحات المطلوبة في أنظمة المجلس والموافقة عليها.

DRAFT

٣. بذل الجهود اللازمة لتوسيع ولايته القانونية لتشمل المسؤوليات الاستشارية المتعلّقة بالمسائل البيئية والثقافية، بالإضافة إلى الولاية الأساسية المقرّرة.

رابعاً. تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

أ. نقاط القوة

- ثمة إجماع بين كافة الأحزاب السياسية اللبنانية على الحاجة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كعنصر رئيسي في الحوار الاجتماعي في البلاد.
- يتمّ اختيار أعضاء المجلس بموافقة جميع الأحزاب السياسية، وهم يمثلون أيضًا قطاعاتهم الانتاجية. وبالتالي، فإن القرارات المتّخذة في المجلس استجابةً لطلب رسمي بإسداء المشورة تحمل وزناً معنوياً كبيراً بالنسبة لصانعي القرار حيث أنها اعتمدت بالأغلبية العظمى أو بالإجماع.
- من حيث المبدأ، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة واضحة ومحدّدة بموجب القانون.
- تتّسم االهيكلية التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعالية من حيث التكلفة.
- رسّخ المجلس هويته "كعلامة تجارية"، إذ بات يُعرف بوصفه كيان رسمي يُعنى بإسداء المشورة لصانعي القرار، وهو ما يسّهل التعاون مع المؤسسات النظيرة والوكالات الدولية.
- أقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتصالات جيدة مع القوى السياسية اللبنانية والمجتمع الدولي والجهات المانحة المحتملة.
- للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ميزانية معتمدة، وهي، من حيث المبدأ، كافية لتغطية تكاليف العمليات الرئيسية. غير أن القيود الحالية الشديدة قيود التي تفرضها الحكومة على الإنفاق تحدّ من امكانية استخدام الأموال المخصّصة فعلياً.

ب. نقاط الضعف

- يفتقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الموارد البشرية الأساسية اللازمة لدعم أنشطة لجانه ومتابعتها
- تُعتبر الهيكلية التنظيمية للمجلس قديمة وتحتاج إلى التحديث
- يفتقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القدرات البحثية التي توفّر أساساً لصوغ آراء متينة تُقدّم إلى لحكومة، أو آراء تستند إلى الأدلة، أو توصيات تتعلّق بالسياسيات بشأن المسائل العاجلة.
- يفتقر بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدوافع الكافية للمشاركة الفعلية والنشطة في أعماله. وقد أخفقت الهيئة العامة مراراً وتكراراً في الوصول إلى النصاب القانوني المطلوب. فضلاً عن ذلك، فإن بعض الأعضاء لا يتمتعّون بالمستوى المطلوب من الكفاءة.
- بعض اللجان لا تعمل بالنشاط الكافي، أو أن عملها لا يركّز بما فيه الكفاية على الموضوعات التي تكتسي أهمية أساسية.

DRAFT

- يتأثّر تشكيل اللجان بشكلٍ كبير بالاعتبارات السياسية والطائفية.
- معظم أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يدركون الرؤية المشتركة والتوجّه الاستراتيجي لإدارة المجلس.
- تتّسم القواعد المتعلّقة بالنصاب القانوني اللازم لصياغة الآراء الخاصة التلقائية بصرامة مفرطة. نظرًا لأن الأعضاء الستة (٦) الذين يمثّلون الاغتراب اللبناني هم خارج البلاد، فمن الصعب للغاية تحقيق النصاب المطلوب، وهو ثلثي الأعضاء. (المادة ٣,٣ من القانون ٣٨٩)
- تبرز الحاجة إلى إدخال تحسينات في مجال أنشطة التواصل والإعلام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيّما في ما يتعلّق بالموقع الشبكي الجديد الذي يحتاج إلى استكمال وتحديث. كما يتعيّن العمل على إطلاع الجمهور المهتم بمخرجات ونتائج أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ج. الفرص

- ثمة فرصة سانحة للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عاجلة في لبنان. غير أن نجاح البرنامج الإصلاحي يتوقف على حوار اجتماعي مكثّف.
- يؤكّد البيان الوزاري على دعم الحكومة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل تفاقم صعوبة الوضع الاجتماعي والاقتصادي، يتضاعف استعداد الحكومة لإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل أكبر في عملية صنع القرار. وفي هذا السياق، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدّي دوراً حاسماً في بناء التوافق في الآراء بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.
- ساهمت أول النتائج لنشاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعض قصص نجاحه (مثل مؤتمر السياحة وورقة السياسة الاقتصادية) في رفع أسهمه، وزيادة استعداد واهتمام الداعمين الرئيسيين للبنان أو المانحين لدعمه.
- أبدت الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص والمجتمع المدني استعدادها واهتمامها للتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومساندته في الأنشطة التي يقوم بها.

د. المخاطر

- قد يقدم النظام السياسي في البلد، عمداً أو بسبب الجمود السياسي القائم، إلى:
- تفادي طلب المشورة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- التغاضي عن إشراك المجلس في المداولات السياسية الرسمية العامة
- الامتناع عن تسهيل علاقات المجلس بالوزارات والهيئات الحكومية
- إذا ما تفاقمت حدّة الخلافات والانقسامات السياسية في البلاد، فقد تنسحب هذه الأجواء إلى المجلس، ما من شأنه أن يشلّ بعض وظائفه ويقوض عمله. بمعنى آخر، في ظل ما يشهده البلد من احتقان سياسي، يشتّد خطر ارتداد هذه الصراعات الحادة عاجلاً أو آجلاً على أعمال الهيئة العامة.
- يجب استبدال بعض الأعضاء لأسباب مختلفة: وفاة أحدهم، تقلّد اثنين منهم مناصب وزارية، تقلّد اثنين منهم مناصب برلمانية.

DRAFT

- يؤثّر "مفهوم المحاصصة الطائفية" سلباً على جودة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يواجه كذلك مشكلة تتلخصّ في صعوبة توصّل أعضائه إلى فهم مشترك حول دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المداولات السياسة ومكانته المناسبة.
- يفتقر موظفو المجلس إلى الحافز الكافي بسبب القرارات الحكومية المتعلّقة بموقعهم الرسمي، حيث يقتصر عدد الموظفين العامّين بموظفين فقط، وبسبب الأجور المتدنية التي لم تشهد أي زيادة منذ فترة طويلة جداً.
- يحتاج المجلس إلى تطبيق قواعد واضحة، مثلاً في ما يختصّ بكيفية تجديد الهيئة العامة والتوقيت المناسب لذلك. وقد يتغاضى النظام السياسي في البلاد مجدداً عن مسألة تعيين أعضاء جدد في المجلس عندما تنتهي الولاية الحالية في نهاية العام ٢٠٢٠.

خامساً. القيود ونطاق حرية التصرّف

أ. الإطار القانوني

في القراءة الأولى، لا تبدو القوانين التشريعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مُقيِّدة بشكل غير منتظم. في حين أن القوانين الداخلية الخاصة بالهيكلية الإدارية لا تحدّ بشكلٍ مباشر من قدرة المجلس على الوفاء بولايته القانونية، فقد يترتّب على بندين إثنين من بنود هذا النظام الداخلي تبعات تقييدية.

إبداء الآراء بشأن قانون موازنة الدولة

يتعلّق البند الأول من البندين المذكورين آنفاً بالموازنة العامة، إذ يستثني هذا البند المسائل الخاصة بقانون الموازنة العامة للدولة من القضايا التي قد يناقشها المجلس أو يبدي رأياً بشأنها. في الواقع، يشكّل هذا الاستثناء عاملاً مقيداً بالفعل على ضوء تأثير قانون الموازنة على الأداء الاقتصادي وعلى قطاعي الأعمال والأسرة. ولكن من شأن أي تفسير عقلاني لهذا التحفّظ أن يفضي إلى قيود أكبر على هذا الشرط.

إن استبعاد قانون الموازنة من طائفة القضايا التي يمكن للمجلس الإعراب عن موقف رسمي بشأنها هو أمر مفهوم ومبرر. كما يوحي إسم قانون الموازنة لكل سنة مالية، فهو قانون يحتاج إلى المناقشة، وربما التعديل، وفي نهاية المطاف إلى التصويت من قبل المجلس النيابي. لذلك، من غير المناسب، بل من غير الديمقراطي، أن تتدخّل مؤسسة حكومية أخرى، غير المجلس النيابي، في مناقشة قانون الموازنة، وأن تبدي رأياً بشأنه.

غير أن التداول في شؤون موازنة الدولة كجانب من جوانب السياسة المالية العامة يختلف اختلافًا جذريًا عن مسألة مناقشة قانون الموازنة الخاص بالسنة المالية المحدّدة، والتي تبقى من الصلاحيات الحصرية للمجلس النيابي. باختصار، تعتبر موازنة الدولة شأناً خاصاً بالسياسة الاقتصادية، في حين أن قانون موازنة الدولة يشكّل مسألة تشريعية خاضعة للتصويت في البرلمان.

DRAFT

شروط أهلية الحصول على رأي المجلس / التأهّل لصفة رأي رسمي صادر عن المجلس

كي يتأهل رأي ما، أو مستند ما أو منصب ما لصفة رأي رسمي صادر عن المجلس، يجب أن يحصل على أغلبية أصوات الهيئة العامة بالنسبة لطلبات إبداء الرأي الحكومية، أو بأكثرية ثلثي مجموع أعضائه بالنسبة للآراء المطروحة تلقائياً.

وفي ظل تعدّد الولاءات السياسية في الهيئة العامة للمجلس، فإن هذا الشرط قد يحدّ من قدرة المجلس على إبداء الآراء بشأن القضايا الخلافية.

ويواجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً عقبة في الوصول إلى النصاب القانوني الضروري أو إلى التصويت بالاكثرية حيث أن ستة من أعضاءه يمثلون الاغتراب اللبناني، أي أنهم يتواجدون معظم الوقت خارج البلاد.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن استناد آراء المجلس ومواقفه إما إلى البحوث أو إلى توافق مجتمعي واسع النطاق، عادةً ما يسهم في تخفيف حدّة الانقسامات في الهيئة العامة.

ب. الموارد البشرية

يمكن إجراء تقييم تحليلي للجوانب المُقيّدة المتعلقّة بالموارد البشرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي انطلاقاً من ثلاث محاور رئيسية:

- الموارد التنظيمية
- القدرات البحثية
- دور الأعضاء المعينين

موظّفو المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢ وظيفة، لكن تم شغلها ٧ مناصب منها فقط.

تُعتبر الهيكلية التنظيمية قديمة وينبغي تحديثها على نحو يعبّر عن احتياجات الإدارة حديثة والدور المرجو للمجلس.

وللمجلس أن يعيد تنظيم قدراته الإدارية ويعمل على تعزيزها بما يخدم المهمة المنوطة به ومصلحة أعضائه بشكل أفضل ويكفل استدامة المؤسسة.

على سبيل المثال، في الوقت الراهن لم تعد هناك حاجة إلى ١٠ أشخاص لوظيفة "ساعي مكتب" أو ١١ شخصاً لوظيفة "كاتب"، لكن في المقابل، تشتد الحاجة إلى "خبراء اتصالات وإعلام" لإبراز دور المجلس، وموظفي بحوث، وكلها وظائف غير متوفرة في الهيكلية التنظيمية الحالية.

يجب دعم عمل اللجان بزيادة مشاركة الخبراء وتطوير القدرات البحثية للمجلس.

على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضع هيكلية واقعية وحديثة للموظفين: يمكن توظيف جزء من الطاقم عن طريق مجلس الخدمة المدنية، وتعيين الجزء الآخر، اللازم لتوفير مدخلات ودعم عالي الاحترافية، على أساس "القيمة السوقية"، أي على أساس تنافسي (من خلال مقارنته بالخبراء العاملين في مجالات مماثلة).

لا يستفيد معظم موظفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاليين من مزايا نظام الخدمة المدنية، إذ يتم تسجيلهم فقط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. بما أن المجلس يُعتبر مؤسسة "شبه عامة"، ينبغي أن يتمتع ببعض الاستقلالية في تحديد الرواتب والتعويضات ونظام التوظيف الخاص به. ويمكن استشارة خبير قانوني في هذا الشأن.

باختصار، قد ينجح المجلس في جذب الأشخاص الأكفاء من خلال تحسين سلم رواتبه، وإعادة النظر في هيكليته التنظيمية، وعندما عندما تتاح له امكانية أداء دوره بالكامل. لكن تكمن المشكلة في أن كل العوامل المساعدة التي سبق ذكرها لا يمكن تطبيقها ما دامت الحكومة اللبنانية تمنع أي توظيف جديد.

القدرات البحثية

تبرز الحاجة إلى وجود وحدة بحث صغيرة (واحدة على الأقل) مؤهلة لتقديم المشورة انطلاقاً من نتائج الأبحاث التي تقوم بها، وليس على الآراء. ويتوقف العدد اللازم من لمثل هذه الوحدة على نطاق العمل، إذ يجب أن تضم مؤهلين يتمّ توظيفهم على أساس تعاقدي. لكن، يجب الحرص على وجود واحد من كبار الباحثين الذين يتمتعون بخبرة عملية في مجال البحث بالإضافة إلى باحث مبتدئ واحد على الأقل بين الموظفين الدائمين في المجلس. وكذلك، يمكن توظيف طاقم بحوث إضافي على أساس كل مشروع على حدة، إذا اقضت الحاجة.

الأعضاء المعينين

يُظهر بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي غياباً حقيقياً للحوافز والالتزام.

على مستوى الهيئة العامة، هناك التزام محدود بشروط الاجتماعات

يشوب أعمال بعض اللجان بعض القصور والضعف لناحية وتيرة الاجتماعات والمشاركة والإنتاجية

تمّ تقديم عدد من الاقتراحات بشأن أجور أو رواتب أعضاء المجلس بغية تحسين دوافعهم، لكنها المسألة دقيقة للغاية وقد تؤدّي إلى تبعات إيجابية وسلبية على حد سواء. وقد خلُصت مقارنة مع المعايير المعتمدة في الدول الأخرى في هذا الشأن، إلى أن بعض المجالس المماثلة تتّبع بالفعل نظاما خاصا للأجور، إلا أن معظمها لم يعتمد مثل هذه النظم. لكن ينبغي أن يكون نظام الأجور، إذا ما تم اعتماده، خاضعًا لمراقبة جيدة، ويمكن على الأقل، التفكير في إعطاء بدل نقل للأعضاء القادمين من خارج منطقة بيروت الكبرى– وتأمين مواقف السيارات – كخطوة أولى ومعقولة.

وقد يعزى الافتقار إلى الحوافز لدى الأعضاء في بعض الأحيان إلى أن المجلس يبتعد عن معالجة القضايا الأساسية، ويفتقر إلى الشفافية.

ج. التمويل

يركز تقييم الجوانب التي قد تشكّل عائقاً في مجال الموارد المالية للمجلس على جانبين رئيسيين:

- الموازنة
- مصادر التمويل الأخرى

ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتم تأمين نفقات المجلس بواسطة اعتمادات تُلحظ في فصل خاص ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء.، على أن تخضع هذه الاعتمادات لرقابة ديوان المحاسبة.

تبلغ الميزانية الحالية المعتمدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩ هي ٣,٧٢٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. ووفقًا للأرقام المقدمة من قسم المحاسبة، لقد تم إنفاق حوالي ٥٧٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (حوالي ١٥,٥٪) من هذا المبلغ حتى نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٩.

قد يعطي معدل الإنفاق المنخفض هذا انطباعًا بأن لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ميزانية أعلى مما يحتاجه فعلياً، لكن يكمن الفرق الأساسي بين أرقام الميزانية والإنفاق الفعلي في عدد الوظائف الشاغرة (يضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧ موظفين فقط بدلاً من ٥٢ كحد أقصى). كما يُعزى هذا الفرق إلى أن الحكومة اللبنانية علّقت عملياً كافة النفقات من موازنة الدولة، باستثناء ما هو مخصّص للرواتب.

وفي عام ٢٠١٨ ، تقدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب توظيف ١٤ موظفًا جديدًا من خلال مجلس الخدمة المدنية. وتضمنت هذه المناصب الجديدة الشاغرة وظائف لخريجي دراسات قانونية واقتصادية واجتماعية لدعم عمل اللجان، إلى جانب كبير محاسبين وخبير اتصالات، لتلبية حاجة المجلس الملحة في تحسين سير أعماله.

وبعد الموافقة على طلب التوظيف هذا، تتمثل الخطوة التالية في تحرير الاعتمادات المخصّصة للرواتب كما هو مخطّط.

لكن، في ما يتعلّق بالاعتبارات المالية، فإن أهم العقبات التي تعترض عمل المجلس في الوقت الراهن تتلخص في أنه منذ شهر ٢٠١٩/٠٢ لم يعد يستطيع التعاقد على الخدمات الخارجية. على سبيل المثال، تسبب ذلك في إيقاف عمل الخبير الخارجي الذي تم التعاقد معه للإشراف على الموقع الإلكتروني الجديد.

كذلك، منذ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، منعت كافة المؤسسات المموّلة من الحكومة (بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي) من دفع أي مبالغ باستثناء الرواتب، وهو ما يعرقل بشكل خطير عمل المجلس.

مصادر التمويل الأخرى

من حيث المبدأ، يوفّر المانحون موارد مالية كبيرة لتمويل أنشطة البحث ودعم مشاريع معيّنة، وتحديداً لتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتشجيع الحوار المجتمعي، ودعم قطاع المجتمع المدني.

وفي هذا السياق، أعرب وفد الاتحاد الأوروبي عن عزمه مواصلة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مناسبات عدّة، شرط أن تتوافق اقترحات التعاون مع الأولويات الاستراتيجية اللبنانية والأوروبية. على سبيل المثال، تشير الشروط المرجعية لتقييم أجري بعد انتهاء عمل البعثة الأوروبية، إلى أنه "... نظراً لأهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضمان الاستقرار في فترة انتقالية، يبدي الاتحاد الأوروبي استعداده في مواصلة دعمه لتعزيز هيكلية المجلس، والكفاءات، والتنسيق مع ممارسات الاتحاد الأوروبي ... ".

وتستعد الوكالة الفرنسية للتنمية حاليًا لتنفيذ مشروع يهدف إلى دعم وتعزيز الحوار الوطني في المجالات المتّصلة بقضايا التنمية الاقتصادية مثل التنويع والشمولية. وفي هذا المشروع، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل وينبغي له، أن يضطلع بدور مركزي وأن يسعى إلى المشاركة كجهة فاعلة رئيسية.

في هذا الصدد، بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل بسلوك المسار الصحيح، وينبغي له بذل المزيد من الجهود في وضع مقترحات مغرية حول بعض المشاريع أو مبادرات التعاون لتقديمها إلى المانحين المحتملين.

د. القيود السياسية

في تقييم للقيود المتعلقّة بالبيئة السياسية، يمكن التركيز على جانبين رئيسيين:

- الاعتبارات التي تحدّد اختيار أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- الحالة المقارنة للمجلس داخل جهاز الحكومي

يتمثّل العائق الأساسي من الجانب السياسي في أن اختيار أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتم بشكل رئيسي وفق الاعتبارات السياسية والطائفية.

DRAFT

إذا ما تفاقمت حدّة الخلافات والانقسامات السياسية في البلاد، فقد تنسحب هذه الأجواء إلى المجلسمن خلال بعض أعضائه المنتمين إلى أحزاب سياسية، ما من شأنه أن يشلّ بعض وظائفه ويقوض عمله. بمعنى آخر، في ظل ما يشهده البلد من احتقان سياسي، يشتّد خطر ارتداد هذه الصراعات الحادة عاجلاً أو آجلاً على أعمال الهيئة العامة.

ويواجه المجلس مشكلة خطيرة أخرى تكمن في أن الجهات الفاعلة السياسية الأخرى من النظام السياسي اللبناني التقليدي، ولا سيّما السلطة التشريعية، ترى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي طرفاً منافساً او حتى "عنصراً دخيلاً"، او مؤسسة تكرر عمل مجلس النواب بغير داع.

نادراً ما تلتمس الحكومة رأي المجلس، فمنذ شهر ١١ /٢٠١٧، طُلب رأي المجلس رسمياً مرتين فقط في القضايا المتعلّقة بمشروع قانون الموازنة الوطنية.

لتذليل هذه العقبة، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يميّز نفسه عن الحكومة، وأن يتفادى القيام بأي أنشطة قد تعتبر منافسة لعمل السلطات التشريعية والتنفيذية.

سادساً. الخاتمة والتوصيات

بناءً على النتائج الموثّقة في تحليل الحالة هذا، يجب كخطوة تالية صياغة الرؤية الخاصة بالخطة الاستراتيجية ورسالتها وأهدافها الرئيسية، ثم الموافقة عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تشاركية.

بيان برؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يعتبر بيان رؤية المجلس بمثابة مبدأ توجيهي لكل ما يفعله المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى التعبير عن تطلّعات وطموحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توفّر الرؤية أيضاً إطاراً للتخطيط الاستراتيجي.

يجب أن يستند بيان الرؤية إلى النتائج والأفكار التي تم جمعها من خلال مقابلات المطّلعين الرئيسيين، ومناقشات مجموعة التركيز.

وعليه، ينبغي تغطية الجوانب الرئيسية التالية من خلال بيان الرؤية:

- يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤدّي دوراً أوسع في العملية السياسية في لبنان.
- يجب على المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحصول على مركز استشاري رائد بالنسبة لصانعي القرار
- يجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي عامل تمكين للتطلّعات المجتمعية للتغيير

بناءً على ما تقدّم، في ما يلي مقترح لمشروع بيان الرؤية :

DRAFT

ECOSOC is a leading institution in the National Social Dialogue and a platform for participatory and inclusive contribution of civil society to sound policy-making and good governance.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو مؤسسة رائدة في مجال الحوار الوطني الاجتماعي، ومنصّة لمساهمة تشاركية وشاملة للمجتمع المدني في وضع السياسات السليمة والحوكمة الرشيدة.

بيان برسالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يجب أن يراعي بيان رسالة/مهمة المجلس الجوانب الرئيسية التالية:

- المهام المحدّدة وفقًا للقانون رقم ٣٨٩
- تحديد موضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ضمان المناقشة والمشورة القائمة على البحث
- الحوار الاجتماعي (أو المجتمعي)

بالإضافة إلى القضايا السياسية الاجتماعية والاقتصادية الكلاسيكية، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يغطّي جوانب السياسة البيئية والثقافية.

بناءً على ما تقدّم، في ما يلي مقترح لمشروع بيان الرسالة/المهمة:

ECOSOC's mission is to:

-Promote the participation of the economic, social and professional sectors in the provision of socio-economic and environmental opinions and advice for the development of the state's relevant policies.

-Foster societal dialogue and enhance collaboration and coordination among economic, social and professional sectors.

رسالة/مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي:

- تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في تقديم الآراء الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتقديم المشورة الرامية إلى تطوير السياسات ذات الصلة إلى الدولة.
- تعزيز الحوار المجتمعي وتعزيز التعاون، والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

DRAFT

الأهداف الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ينبغي أن تتمحور الأهداف الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول نحو أربعة (٤) أهداف من الدرجة الأولى:

دور أوسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في العملية السياسية (على سبيل المثال، أي أن لا ينحصر دوره حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية فقط، ولكن القضايا البيئية أيضًا)

العمل على دمج أفضل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجهاز التنظيمي للدولة

زيادة التأثير الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على السياسات العامة

زيادة الوصول المجتمعي وإشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل أفضل في الحوار الاجتماعي

بناءً على ما تقدّم، يقترح الخبراء مشروع الأهداف الاستراتيجية التالية:

الشكل	الهدف الاستراتيجي
العملاء / المكونين	Enhance the participation of socio-economic actors in the work of ECOSOC تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي Ensure that ECOSOC responds pro-actively to current and emerging socio-economic and environmental issues in an inclusive manner ضمان استجابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل استباقي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية والناشئة بطريقة شاملة

DRAFT

الشكل	الهدف الاستراتيجي
العمليات الداخلية/ الجوانب العملية	Ensure access to information, data and research as basis for opinions and policy recommendations ضمان الوصول إلى المعلومات والبيانات والبحوث كأساس لإبداء الآراء والتوصيات في مجال السياسات العامة Improve the organization of ECOSOC in order to better serve its mission تحسين تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز أدائه لمهمته Develop communication activities to reflect the council's contributions to policy making and foster stakeholder engagement تطوير أنشطة التواصل لتعكس مساهمات المجلس في صنع السياسات ولتعزيز مشاركة الشركاء المعنيين
الأفراد، التعلّم والتنمية.	Strengthen the capacity of ECOSOC in promoting social dialogue and coordination of the various economic, social and professional sectors تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع وتطوير الحوار الاجتماعي والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية
الجانب المالي	Ensure that ECOSOC has the financial resources needed to fulfill its mission تأمين الموارد المالية اللازمة لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القيام بمهمته

DRAFT